(الشواهد القرآنية عند أبي علي الفارسي)
(آيات سورة: آل عمران نموذجًا من الآية رقم (1) إلى الآية رقم (81))

الدكتور وليد محمد صالح أحمد
الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية
بجامعة المدينة العالمية

ملخص البحث:

هذا البحث يبحث في الشواهد القرآنية عند أبي علي الفارسي.

جمع ووصف للشواهد القرآنية عند أبي علي الفارسي من خلال كتب المسائل (المسائل البغداديات- المسائل العسكريات- المسائل البصريات- المسائل الحلبيات- المسائل الشيرازيات- المسائل العضديات- المسائل المنثورة)، ومن خلال أراءه التي نقلها عنه السمين الحلبي في كتاب الدر المصون آيات سورة آل عمران نموذجا من الآية رقم (1) إلى الآية رقم (81).

الكلمات الدلالية للبحث:

الفارسي - الم – ورضوان – الدِّينَ - الإسلام – بَغْيًا - مَالِكَ الْمُلْكِ – تُقَاةً – سَمَّيْتُهَا – وَكَفَّلَهَا – يُلْقُون – مريم – وَيُعَلِّمُهُ - كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ - أَنصَارِي.

مشكلة البحث:

البحث في موقف أبي علي الفارسي من الأصل الأول من أصول التقعيد اللغوي (القرآن الكريم) من خلال كتب المسائل وآراء وموقف أبي علي الفارسي من آيات سورة آل عمران من الآية رقم (1) إلى الآية رقم (81) كما أوردها السمين الحلبي في الدر المصون.

أهمية البحث:

هي: توضيح موقف أبي علي الفارسي من الأصل الأول من أصول التقعيد النحوي، وإلقاء الضوء على استخدام أبي علي الفارسي للشواهد القرآنية.

أسئلة البحث:

1-ما موقف أبي علي الفارسي من الأصل الأول من أصول التقعيد النحوي؟

2-كيف استخدم أبو علي الفارسي الشواهد القرآنية في كتب المسائل؟

3-هل اقتصر أبو علي الفارسي في كتب المسائل على الاستشهاد فقط، أم الاستئناس فقط، أم توجيه الآيات والقراءات القرآنية فقط، أم التفسير فقط، أم الإعراب فقط؟

4-ما آراء وموقف أبي علي الفارسي من آيات سورة آل عمران كما أوردها السمين الحلبي في الدر المصون؟

أهداف البحث

-توضيح موقف أبي علي الفارسي من الأصل الأول من أصول التقعيد النحوي.

-إلقاء الضوء على استخدام أبي علي الفارسي الشواهد القرآنية في كتب المسائل.

-جمع ووصف للشواهد القرآنية من آيات سورة آل عمران في كتب المسائل.

-جمع ووصف للشواهد القرآنية من آيات سورة آل عمران كما أوردها السمين الحلبي في الدر المصون.

منهج البحث:

هو المنهج الإحصائي الوصفي لآيات سورة آل عمران التي جاءت في كتب المسائل، واستخدام أبي علي الفارسي لهذه الآيات الكريمة من آيات سورة آل عمران من الآية رقم (1) إلى الآية رقم (81) في كتب المسائل، وآراء وموقف أبي علي الفارسي من آيات سورة آل عمران من الآية رقم (1) إلى الآية رقم (81) كما أوردها السمين الحلبي في الدر المصون.

الدراسات السابقة وأهم النتائج والتوصيات:

– أبو علي الفارسي وأثره في القراءات والنحو للأستاذ الدكتور/ عبد الفتاح شلبي.

– آراء أبى علي الفارسي النحوية في ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي . ماجستير . سعيد محمد مغازي . كلية اللغة العربية جامعة الأزهر . القاهرة.

– استدراكات ابن جني على أبي علي الفارسي . ماجستير . إعداد خالد عباس محمد . كلية دار العلوم جامعة القاهرة.

– التأثير النحوي لأبي على الفارسي على أبي الفتح بن جني . ماجستير . إعداد شاكر محمد الصراوي . كلية دار العلوم جامعة القاهرة.

– تعدد التوجيه النحوي في كتاب الحجة لأبي علي الفارسي . دكتوراه . هدى حسن نجيب . كلية دار العلوم جامعة القاهرة.

– توجيهات القضايا النحوية في كتاب الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي . دكتوراه . هالة محمد السيد زهران . كلية الدراسات الإسلامية والعربية فرع البنات جامعة الأزهر.

– مسائل أبي علي الفارسي بين التفسير والقاعدة . دكتوراه . إعداد هناء محمد جنيدي . كلية الألسن جامعة عين شمس.

– منهج أبى على الفارسي في كتاب الحجة – دكتوراه – إعداد عادل علي منصور

الصراف – كلية دار العلوم جامعة القاهرة.

– النحو – مفاهيمه وقضاياه ومشكلاته بين الرماني والفارسي – دكتوراه – إعداد محمد محمود عبد القادر علي – كلية دار العلوم جامعة القاهرة.

– مسائل أبي علي الفارسي النحوية دراسة في المنهج والمصادر – دكتوراه – إعداد وليد محمد صالح أحمد – كلية دار العلوم جامعة القاهرة.

أهم النتائج:

نتائج البحث:

المطلب الأول: من الآية رقم (1): (52):

قام صاحب (الدر) بنقل توجيه الفارسي للآية رقم 1 قوله تعالى (ا لم)، وللآيات رقم 19، 26، 28، 36، 37، 44، 45، 48، 49.

قام الفارسي بالاستشهاد بالآية رقم 15.

المطلب الثاني: من الآية رقم: 52: 81.

قام صاحب (الدر) بنقل توجيه الفارسي للآيات رقم 52، 59، 66، 71، 73، 80، 81.

قام الفارسي بالاستشهاد بالآية رقم 75.

التوصيات: يوصي صاحب البحث بالاهتمام بآراء الفارسي في الآيات القرآنية، فقد انفرد بآراء في إعراب الآيات القرآنية لم يسبقه إليها غيره، وقد استشهد معظم المعربين للقرآن الكريم الذين جاءوا بعد الفارسي بآرائه، كالسمين الحلبي في (الدر المصون).

المقدمة

يعد أبو علي الفارسي من أئمة النحو العربي، برع في النحو وعرف به، وقصده الناس من الأقطار، وعلت منزلته في العربية، فكان شيخ العربية في عصره بلا منازع، وعرف قدره فكان يقال: لم يكن بين أبي علي وسيبويه أحد أبصر بالنحو منه، ولشهرته بالنحو ونبوغه فيه أصبح علمًا عليه، فكان يقال: أبو على النحوي، لقد كان الفارسي في المائة الرابعة وبين علمائها، كما كان سيبويه في المائة الثانية وبين علمائها مثلًا عاليًا للأستاذية العاملة المنتجة، والغزارة العلمية الدافقة، والقدرة الذهنية الفائقة على التبويب والتصنيف. وكان كلاهما كذلك حلقة وضاءة باهرة في سلسلة الثقافة العربية الخالدة وصلت الخلف بالسلف وحملت علم الأولين إلى الآخرين.

والراجح في ميلاد أبي علي أنه كان عام 288 هـ و توفى عام 377 هـ.[1]

هو أبو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي.

ولعل أول من أذاع نسب أبي علي الفارسي تلميذه أبو الحسن علي بن عيسى الربعي.[2] وتعتمد كتب التراجم على الربعي في ذلك على اختلاف يسير بينها زيادة و نقصًا في سلسلة هذه النسبة.

وأبو علي فارسي الأب، أما أمه، فهي سَدوسية من سَدوس (بفتح السين) شيبان، وشيبان من بكر، و بكر من بني وائل، ووائل من جديلة، وهذه من أسد وأسد من ربيعة الفرس، وربيعة الفرس من نزار بن معد بن عدنان.[3]

(1) وفيات الأعيان 363/1 عقد الجمان للعيني القسم الثالث ص400 عيون التاريخ للكتبي ص20، شذرات الذهب 88/3.

(2) وفيات الأعيان لابن خلكان 1، 361 و معجم الأدباء 232/7.

(3) معجم الأدباء 233/7 و جمهرة أنساب العرب 275- 308.

و أبو علي ينسب إلي (فسا)، وهي المدينة التي ولد بها فيقال: الفسوي.[1]

وقد أثرى أبو علي الفارسي المكتبة بكثير من المؤلفات جليلة القدر عظيمة الفائدة، إلا أن أكثر تلك المؤلفات لم يصل إلينا، بل أتت عليه الأيام فلم يصلنا منه إلا القليل.

وقد صدر الفارسي كثيرًا من تلك المؤلفات بكلمة المسائل موصوفة بكلمة منسوبة إلى المكان الذى ألفت فيه، أو منسوبة لمن ألفت له، أو موصوفة بما تضمنه الكتاب من موضوعات، ووصل إلينا بعض تلك المسائل، وضاع بعض آخر، فمما لم يصل إلينا من تلك المصنفات المسائل الدمشقية، والمسائل المجلسيات والمسائل الذهبيات، أما ما وصل إلينا منها فهو ما يلى:

1- المسائل البغداديات.
2- المسائل العسكريات.
3- المسائل البصريات.
4- المسائل الحلبيات.
5- المسائل الشيرازيات.
6- المسائل العضديات.
7- المسائل المنثورة.

ومن مؤلفاته التي لم تصل إلينا: تفسير أبي علي.

تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ (2)

ويقال: إن لأبي علي كتابًا في إعراب القرآن مفقود.

ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث، وقد كانت رسالتي في الدكتوراه مسائل أبي علي الفارسي النحوية دراسة في المنهج والمصادر، وقد رأيت أثناء عملي في الدكتوراه في كتب المسائل لأبي علي كم الآيات القرآنية التي كان يذكرها في كتب المسائل، والتي كان يتراوح موقفه فيها بين الاستشهاد والاستئناس والتوجيه والإعراب والتفسير؛ فجاءتني فكرة أن أجمع هذه الآيات المتفرقة في كتب المسائل، وقلت: إن كتاب إعراب القرآن المفقود لأبي علي

(1) طبقات الزبيدي: 130.
(2) المائدة 6.

الفارسي لن تخرج مادته عن هذه الآيات التي كان يذكرها في مسائله المتفرقة التي كان يلقيها ببغداد والبصرة وشيراز وعسكر مكرم وحلب، فقلت: أجمع هذه الآيات لتكون كتابًا لإعراب القرآن الكريم للفارسي، ككتاب (إعراب القرآن) للعكبري، وعندما كنت أوثّق القراءات القرآنية من الكتب الكبرى كـ (تفسير البحر المحيط) وكتاب (الدر المصون) للسمين الحلبي؛ وجدت أن صاحب (الدر المصون) قد اعتمد كثيرًا على أبي علي الفارسي في كل كتابه، وقد ذكر لأبي علي آراءً لم أجدها في كتب المسائل، بل إن صاحب الدر يقول: (قال أبو علي في الحلبيات)، وعندما أذهب للنسخة المطبوعة بين أيدينا للحلبيات لا أجد هذا الكلام؛ فضممت كل ما ذكره السمين الحلبي عن الفارسي في كتابه (الدر المصون) ليكون كتابًا لإعراب القرآن الكريم، أو تفسير أبي علي للقرآن الكريم محاولًا بفضل الله تعالى وكرمه ومنّه أن نضيف كتابًا جديدًا للمكتبة العربية، وقد علمنا علماؤنا ومشايخنا الأجلاء في دار العلوم أنه يعد من الأعمال العلمية أن تجمع متفرقًا في كتابٍ أو تختصر كتابًا مطولًا – كما فعل السمين الحلبي في (الدر المصون) حين اختصر فيه كتاب (البحر المحيط) لأبي حيان– سائلًا الله –عز وجل– السداد والتوفيق والنجاح، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وإنه نعم المولى ونعم النصير.

ويتحدث هذا البحث الذي يتكون من مبحث واحد ومطلبين عن آيات سورة آل عمران من الآية: رقم (1) إلى الآية رقم (81)

المطلب الأول من آية: (1): (52).

المطلب الثاني: من الآية رقم: 52: 81.

المطلب الأول

سورة: آل عمران من الآية رقم (1): (52)

في توجيه قوله تعالى: ﴿ الٓمٓ ﴾ [1]

قال صاحب الدر المصون: (وقرأ عمرو بن عبيد فيما نَقَل الزمخشري، والرؤاسي فيما نَقَل ابن عطية، وأبو حيوة: "المِ اللهْ" بكسرِ الميم، قال الزمخشري: "وما هي بمقبولةٍ" والعجبُ منه كيف تَجَرَّأَ على عمرو بن عبيد وهو عندَه معروفُ المنزلة، ، وكأنه يريد "وما هي مقبولةً عنه"؛ أي: لم تَصِحَّ عنه؟، وكأن الأخفش لم يَطَّلِعَ على أنها قراءةً، فقال: "لو كُسِرَتْ الميمُ لالتقاءِ الساكنين فقيل: "المِ اللهْ" لجاز".

قال الزجاج: "وهذا غلطٌ من أبي الحسن، لأنَّ قبلَ الميمِ ياءً مكسورًا ما قبلها فحقُّها الفتحُ لالتقاءِ الساكنين لِثقَل الكسرِ مع الياء، وهذا وإنْ كان كما قاله، إلاَّ أنَّ **الفارسيّ** انتصر لأبي الحسن، وردَّ على أبي إسحاق رَدَه فقال: "كسرُ الميمِ لو وَرَدَ بذلك سماعُ لم يَدْفَعْه قياسٌ، بل كان يُثْبته ويُقَوِّه لأنَّ الأَصلَ في التحريكِ لالتقاءِ الساكنين الكسرُ، وإنما يُبْدَلُ إلى غير ذلك لما يَعْرِضُ من علةٍ وكراهةٍ، فإذا جاء الشيء على بابه فلا وجه لردِّه ولا مساغَ لدَفْعِه، وقولُ أبي إسحاق: "إنَّ ما قبلَ الميم ياءٌ مكسورٌ ما قبلها فَحقُّها الفتحُ" منقوضٌ بقولِهم "جَيْرِ" و "كان من الأمر ذَيْتِ وذِنْتِ وكَيْتِ وكِيْتِ" فَحُرِّك الساكنُ بعد الياءِ بالكسرِ، كما حُرِّكَ بعدَها بالفتحِ في "أَيْنَ"، وكما جاز الفتحُ بعد الياء في قولهم: "أَيْنَ" كذلك يجوز الكسرُ بعدها كقولهم "جَيْرِ"، ويدلُّ على جوازِ التحريكِ لالتقاءِ الساكنين بالكسرِ فيما كان قبله ياءٌ جوازُ تحريكه بالضم، نحو قولِهم: حيثُ، وإذا جازَ الضمُّ كان الكسرُ أجوزَ وأسهلَ).[2]

(1) سورة آل عمران آية: (1).
(2) الدر المصون: 7/2.

الاستشهاد بقوله تعالى: ﴿ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [1]

وقد استشهد به في العضديات في الموضع التالي:

(وأما قوله تعالى ﴿وَكَانَ عِندَ رَبِّهِۦ مَرْضِيًّا ﴾ [2]

فالقياس "مرضو" مثل "مغزو" لأن مرضوا من الرضوان، وفي التنزيل ﴿ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ ولكن "مرضيًّا" على قولهم "مسنية" لأنهم قالوا: يسنوها المطر، وقالوا: أرض مسنية، والقياس الواو مسنوة... ويقال: عتا عتوًّا، وفي التنزيل: ﴿وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا ﴾ [3] وفي موضع آخر: ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا ﴾ [4] حمزة والكسائي وحفص بالكسر والضم قراءة الباقين. [5]

توجيه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ۗ وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾ [6]

قال صاحب (الدر المصون): قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ﴾: قرأ الكسائي بفتحِ الهمزةِ والباقون بكسرِها، فأمَّا قراءةُ الجماعَةِ فعلى الاستئنافِ، وهي مؤكدةٌ للجملة الأولى: قال الزمخشري: "فإنْ قلت: ما فائدةُ هذا التوكيدِ؟ قلتْ: فائدتُهُ أنَّ قولَه: "لا إله إلا الله" توحيدٌ، وقولَه: "قائمًا بالقِسْطِ" تعديلٌ، فإذا أَردْفه قولَه: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ فقد آذن أن الإسلام هو العدلُ والتوحيد، وهو الدينُ عند الله، وما عداه فليس

(1) آل عمران آية: 15 ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ) والتوبة آية: 72 (وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾.

(2) سورة مريم: (55)

(3) الفرقان: 21.

(4) مريم: 8.

(5) العضديات ص249 ص250.

(6) آل عمران 19.

في شيء من الدين عنده".

وأمَّا قراءةُ الكسائي ففيها أوجهٌ، أحدُها: أنها بدلٌ من "أنه لا إله إلا هو" على قراءةِ الجمهور في: "أنه لا إله إلا هو" وفيه وجهان، أحدهما: أنه من بدلِ الشيءِ من الشيء، وذلك أنَّ الدين الذي هو الإسلام يتضمَّنُ العدْلَ والتوحيدَ وهو في المعنى، والثاني: أنه بدلُ اشتمالٍ لأنَّ الإسلامَ يشتمِلُ على التوحيد والعَدْلِ.

الثاني من الأوجه السابقة: أن يكونَ "أنَّ الدين" بدلًا من قوله "قائم بالقسط" ثم لك اعتباران، أحدُهما: أَنْ تَجْعَله بدلًا من لفظِهِ؛ فيكونُ محلُّ "أنَّ الدين" الجرَّ". والثاني: أن تجعلَه بدلًا مِنْ مَوْضِعِه فيكونُ محلُّها نصبًا، وهذا الثاني لا حاجةَ إليه إن كان أبو البقاء ذكره، وإنما صَحَّ البدلُ في المعنى؛ لأنَّ الدينَ الذي هو الإسلامُ قِسْطٌ وعَدْلٌ، فيكونُ أيضًا من بدلِ الشيءِ من الشيء، وهما لعينٍ واحدةٍ. ويجوزُ أَنْ يكونَ بدلَ اشتمال؛ لأنَّ الدينَ مشتملٌ على القسطِ وهو العدلُ، وهذه التخاريجُ **لأبي علي الفارسي**، وتَبِعَهُ الزمخشري في بَعْضِها، قال الشيخ: "وأبو علي معتزلي فلذلِكَ يشتمل كلامُه على لفظِ المعتزلةِ من العدلِ والتوحيد" قلت: ومَنْ يرغَبُ عن التوحيدِ والعدلِ من أهلِ السنةِ حتى يَخُصَّ به المعتزلَة؟ وإنما رأى في كلامِ الزمخشري هذه الألفاظَ كثيرًا، وهو عنده معتزليٌّ، فَمَن تَكَلَّم بالتوحيدِ والعَدْلِ كان عنده معتزليًا.

ثم قال: "وعلى البدل من "أنه" خَرَّجه هو وغيرُه، وليس بجيد؛ لأنه يُؤَدِّي إلى تركيبٍ بعيدٍ أَنْ يأتيَ مثلُه في كلامِ العربِ، وهو: "عَرَف زيدٌ أنه لا شجاعَ إلا هو ببني دارم ملاقيًا للحروب لا شجاع إلا هو البطل الحامي أنَّ الخَصْلَةَ الحميدةَ هي البسالةُ" وتقريبُ هذا المثال: "ضرب زيدٌ عائشةَ والعُمَران حَنِقًا أختَك" فَحَنِقًا حالٌ من زيد، وأختَك بدلٌ من عائشةَ، ففصل بين البدلِ والمبدلِ منه بالعطفِ، وهو لا يجوزُ، وبالحالِ لغيرِ المبْدَلِ منه، وهو لا يجوزُ؛ لأنه فُصِلَ بأجنبي بين المبْدَلِ منه والبدل" انتهى.

قوله: "عرف زيد" هو نظيرُ: "شهد الله" وقوله: "أنه لا شجاع إلا هو "نظير" أنه لا إله إلا هو"، وقوله: "بنو دارم" نظير قوله: "والملائكة"، وقوله: "ملاقيًا للحروب" نظيرُ قوله:

قائمًا بالقسط، وقوله: "لا شجاع إلا هو" نظير قوله: "لا إله إلا هو" فجاء به مكررًا كما في الآية، وقوله: البطل الحامي" نظيرُ قولهِ: "العزيز الحكيم"، وقوله: "أن الخصلة الحميدة هي البسالة" نظيرُ قوله: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُ﴾ ولا يَظْهَرُ لي مَنْعُ ذلك، ولا عَدَمُ صحةِ تركيبه حتى يقول: "ليس بجيد" وبعيد أن يأتي عن العرب مثله"، وما ادَّعاه بقولِهِ في المثال الثاني: أنَّ فيه الفصلَ بأجنبي فيه نظرٌ؛ إذ هذه الجملُ صارَتْ كلُّها كالجملة الواحدة لِمَا اشتملت عليه من تقويةِ كلماتٍ بعضِها ببعضٍ، **وأبو عليّ** وأبو القاسم وغيرُهُما لم يكونوا في محلِّ مَنْ يَجْهَلُ صحةَ تركيبِ بعضِ الكلامِ وفسادِهِ.

ثم قال الشيخ: "قال الزمخشري: وقُرئا مفتوحين على أنَّ الثاني بدلٌ من الأول كأنه قيل: شَهِدَ الله بأنَّ الدينَ عند الله الإسلامُ، والبدلُ هو المبدلُ منه في المعنى، فكانَ بيانًا صريحًا لأنَّ دينَ الإسلام هو التوحيدُ والعدلُ"، قال: "فهذا نَقْلُ كلامِ **أبي عليّ** دونَ استيفاءٍ".

الثالث من الأوجه: أَنْ يكونَ "أنَّ الدينَ" معطوفًا على "أنه لا إلاه إلا هو"، حُذِفَ منه حرفُ العطفِ، قاله ابن جرير، وضَعَّفَهُ ابنُ عطيَّة، ولم يبيِّن وجهَ ضَعْفِهِ.

قال الشيخ: "وَجْهُ ضَعفِهِ أنه متنافِرُ التركيب مع إضمارِ حرفِ العطفِ، فَيُفْصَلُ بين المتعاطِفَيْنِ المرفوعَيْن بالمنصوبِ المفعولِ، وبين المتعاطفين المنصوبين بالمرفوعِ وبجملتي الاعتراضِ، وصار في التركيبِ نظيرَ قولِك: "أكل زيدٌ خبزًا وعمروُ سمكًا" يعني فَفَصْلتَ بين "زيد" وبين "عمرو" بـ "خبزًا"، وفصلْتَ بين "خبزًا" وبين "سمكًا" بعمرٍو، إذ الأصلُ قبل الفصل: "أكل زيدٌ وعمر خبزًا وسمكًا".

الرابعُ: أَنْ يكونَ معمولًا لقولِهِ: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ﴾ أي: شَهِدَ الله بأنَّ الدينَ، فلمَّا حُذِفَ الحرفُ جازَ أَنْ يَحْكُمَ على موضِعِه بالنصب أو بالجرِّ، فإنْ قلت: إنما يتجهُ هذا التخريجُ على قراءةِ ابن عباس، وهي كسرُ إنَّ الأولى، وتكون حينئذٍ الجملةُ اعتراضًا بين "شَهِدَ" وبين معمولِهِ كما قَدَّمْتُهُ، وأمَّا على قراءةِ فَتْحِ "أنَّ" الأولى، وهي قراءةُ العامة فلا يَتَجِهُ ما ذكرْتُهُ

من التخريج؛ لأن الأولى معمولةٌ له استَغْنَى بها، فالجوابُ: أنَّ ذلك متجهٌ أيضًا مع فتحِ الأولى وهو أَنْ تَجْعَلَ الأولى على حَذْفِ لامِ العلة، تقديرُهُ: شهد الله أنَّ الدين عندَ اللهِ الإسلامُ لأنه لا إله إلا هو، وكان يَحِيك في نفسي هذا التخريجُ مدةً، ولم أَرَهم ذكروه حتى رأيتُ الواحديَّ ذَكَرَه، وقال: "وهذا معنى قول الفراء؛ حيث يقولُ في الاحتجاجِ للكسائي: "إنْ شِئْتَ جَعَلْتَ "أنه" على الشرطِ، وجَعَلْتَ الشهادةَ واقعةً على قولِهِ: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ وتكونُ "أنَّ" الأولى يصلُح فيه الخَفْضُ كقولِك: "شهد اللهُ لوحدانيتِهِ أنَّ الدينَ عن اللهِ الإسلامُ". وهو كلامٌ مُشْكِلٌ في نفسِهِ، ومعنى قولِهِ: "على الشرط" أي: العلة، سَمَّى العلةَ شرطًا لأنَّ المشروطَ متوقفٌ عليه كتوقُّفِ المعلولِ على علتِهِ، فهو علَّةٌ، إلا أنه خلافُ اصطلاحِ النحويين.

ثم اعترَضَ الواحديُّ على هذا التخريجِ بأنه لو كانَ كذلك لم يَحْسُنْ إعادةُ اسمِ الله ولكانَ التركيبُ: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾، لأن الاسمَ قد سَبَقَ فالوجهُ الكنايةُ، ثم أجاب بأنَّ العربَ ربما أعادت الاسمَ موضعَ الكناية وأنشد:

لا أَرَى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ * نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنى والفقيرا[1]

يعني أنه من بابِ إيقاعِ الظاهِرِ موقعَ المضمرِ، ويزيدُهُ هنا حُسْنًا أنه في موضِعِ تعظيمٍ وتفخيمٍ.

الخامس: أَنْ تكونَ على حَذْفِ حرفِ الجر معمولةً لِلَفْظِ "الحكيم" كأنه قيل: الحكيم بأن، أي: الحاكم بأن، فحكيم مثالُ مبالغةٌ مُحَوَّلٌ من فاعِل، فهو كالعليم والبصير، أي: المبالِغُ في هذه الأوصاف، وإنما عَدَلَ عن لفظ "حاكم" إلى "حكيم" مع زيادةِ المبالغة لموافقةِ العزيز، ومعنى المبالغةِ تكرارُ حكمِهِ بالنسبة إلى الشرائع أنَّ الدين عند الله هو الإسلام، أو حَكَمَ في كلِّ شريعة بذلك. وهذا الوجهُ ذكره الشيخ وكأنه من تخريجه ثم قال: "فإن قلت: لِمَ حَمَلْتَ الحكيم على أنه مُحَوَّلٌ من فاعل إلى فعيل للمبالغة، وهلاَّ جَعَلْتَه فعيلًا

(1) البيت من الخفيف بلا نسبة في الدر المصون 2/ 47 والبحر المحيط 408/2.

بمعنى مُفْعِل، فيكون بمعنى مُحْكِم، كما قالوا: أليم بمعنى مُؤْلِم وسميع بمعنى مُسْمِع من قولِ الشاعر:

أَمِنْ ريحانَةَ الداعي السميعُ * .... (1)

فالجوابُ أَنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ فعيلًا بمعنى مُفْعِل، وقد يُؤَوَّل أليمِ وسميع على غير مُفْعِل، ولئن سَلَّمْنَا بذلك فهو من النُّدورِ والشذوذ بحيث لا يَنْقَاسُ، بخلاف فَعيل مُحَوَّلٌ من فاعِل فإنه كثيرٌ جدًا خارجٌ عن الحصرِ كعليم، فإنَّ العربيَّ القُحَّ الباقي على سَجِيَّتِهِ لم يَفْهَمْ عن "حكيم" إلا أنه مُحَوَّلٌ من فاعل للمبالغةِ، ألا ترى أنه لَمَّا سَمِعَ قارئًا يقرأ: "والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيدَيهما جزاءً بما كَسَبَا نكالًا من الله والله غفور رحيم"(2) أنكر أن تكونَ فاصلةُ هذا التركيبِ السابقِ: "والله غفور رحيم" فقيل له: التلاوةُ: "والله عزيز حكيم"، فقال: هكذا يكون: عَزَّ فحكم فقطع" فَفَهِمَ من حكيم أنه محولٌ للمبالغة السالفة من "حاكم"، وفَهْمُ هذا العربي حجةٌ قاطعةٌ بما قلناه، وهذا تخريجٌ سهل سائغٌ جدًا، يُزيل تلك التكلفاتِ والتركيباتِ العَقِدَةَ التي يُنَزَّه كتابُ الله عنها، وأمَّا على قراءة ابنِ عباس، فكذلك نقول، ولا نجعل "أنَّ الدين" معمولًا لـ "شهد" كما زَعَمُوا وأن "إنه لا إله إلا هو" اعتراضٌ –يعني بين الحال وصاحبها وبين "شهد" ومعمولِهِ، وسيأتي إيضاحُ ذلك– بل نقولُ: معمولُ "شَهِدَ" هو "إنه" بالكسرِ على تخريجِ مَنْ خَرَّجَ أنَّ "شهد" لَمَّا كان بمعنى القولِ كُسِرَ ما بعدَه إجراءً له مُجْرَى القولِ، أو نقول "إنه" معموله وعُلِّقَتْ، ولم تَدْخُلِ اللامُ في الخبر لأنه منفيٌّ، بخلافِ أَنْ لو كان مثبتًا، فإنك تقول: "شهدت إنَّ زيدًا لمنطلقٌ" فَتُعَلَّقُ بإنَّ مع وجودِ اللام؛ لأنه لو لم تكن اللامُ لفَتَحْتَ "أنَّ" فقلت: شهدت أنَّ زيدًا منطلق، فَمَنْ قرأ بفتح "أنه" فإنه لم يَنْوِ التعليق، ومَنْ كَسَرَ فإنَّه نوى التعليقَ ولم تدْخُل اللامُ في الخبرِ لأنه منفيٌّ كما ذكرنا" انتهى.

(1) جزء بيت من الوافر في الدر المصون 2/ 48 والبحر المحيط 409/2.
(2) سورة المائدة: 38.

وكان الشيخ –لَمَّا ذَكَرَ الفصلَ والاعتراضَ بين كلماتِ هذه الآيةِ– قال ما نصه: "وأما قراءةُ ابنِ عباس فَخُرِّجَ على ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ هو معمولُ شهد، ويكونُ في الكلامِ اعتراضان، أحدُهما: بين المعطوفِ عليه والمعطوفِ، وهو "إنه لا إله إلا هو"، والثاني: بين المعطوفِ والحالِ وبين المفعولِ لشَهِدَ وهو: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ وإذا أعْرَبنا ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ كان ذلك ثلاثةَ اعتراضات؛ فانظر إلى هذه التوجيهاتِ البعيدةِ التي لا يَقْدِرُ أحدٌ أن يأتيَ بنظيرِهِنَّ من كلامِ العرب، وإنما حَمَل على ذلك العجمةُ وعدمُ الإمعانِ في تراكيب كلام العرب وحفظِ أشعارها، وكما أشرنا إليه في خطبة هذا الكتاب أنه لن يكفيَ النحوُ وحدَه في علم الفصيح من كلام العرب، بل لا بُدَّ من الاطلاع على كلامِ العرب والتطبُّع بطبَاعها والاستكثارِ من ذلك".

قلت: ونسبتُه كلامَ أعلامِ الأمة إلى العُجْمَةِ وعَدَمِ معرفتِهم بكلام العرب وحَمْلُهم كلامَ الله على ما لا يجوز، وأنَّ هذا الوجه الذي ذكره هو تخريجُ سهل واضح غير مقبولةٍ ولا مُسَلَّمةٍ، بل المتبادرُ إلى الذهن ما نقله الناس، وتلك الاعتراضاتُ بين أثناء كلماتِ الآية الكريمة موجودٌ نظيرُها في كلامِ العرب، وكيف يَجْهل **الفارسي** والزمخشري والفراء وأضرابُهم ذلك، وكيف يتبَجَّح باطِّلاعه على ما لم يَطَّلِعْ عليه مثلُ هؤلاء، وكيف يَظُنُّ بالزمخشري أنه لا يعرِفُ مواقعَ النَّظْم وهو المسَلَّمُ له في علم المعاني والبيان والبديع، ولا يشك أحد أنه لا بد لمَنْ يتعرَّض إلى علم التفسير أن يعرف جملةً صالحةً من هذه العلوم، وانظر إلى ما حكى صاحب "الكشاف" في خطبته عن الجاحظ، وما ذَكَرَهُ في حقِّ الجاهل بهذه العلومِ، ولكن الشيخَ يُنْكِرُ ذلك ويَدَّعِي أنه لا يُحْتَاجُ إلى هذه العلومِ البتة، فَمِنْ ثَمَّ صدر ما ذكرته عنه).[1]

توجيه قوله تعالى: ﴿بَغْيَۢا﴾

(1) الدر المصون: 2/46: 49.

قال صاحب (الدر): "قوله تعالى: ﴿بَغۡيَۢا﴾ [1] فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه مفعولٌ من أجلِهِ، العامل فيه "اختلف" والاستثناءُ مفرغٌ، والتقدير: وما اختلفوا إلا للبغي لا لغيرِهِ. الثاني: أنه مصدرٌ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من "الذين" كأنه قيل: "ما اختلفوا إلاَّ في هذه الحالِ، وليس بقوي، والاستثناءُ مفرَّغٌ أيضًا، [الثالث: أنه منصوبٌ على المصدرِ والعامِلُ فيه مقدَّرٌ] كأنه لَمَّا قيل: "وما اختلف" دَلَّ على معنَى: "وما بَغَى" فهو مصدرٌ مؤكِّدٌ، وهذا قولُ الزجاج، والأولُ قولُ الأخفش، **ورجَّحه أبو علي**. ووقع بعد "إلا" مستثنيان وهما: "مِنْ بعدِ" و"بَغْيًا" وقد تقدَّم تخريجُ ذلك وما ذَكَرَ الناسُ فيه".[2]

توجيه قوله تعالى: ﴿مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ﴾ [3]

قال صاحب (الدر المصون): "قوله: ﴿مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ﴾ فيه أوجهٌ؛ أحدُها: أنه بدلٌ من "اللهم"، الثاني: أنه عطفُ بيان، الثالث: أنه منادى ثانٍ، حُذِفت منه حرفُ النداء، أي: يا مالكَ الملك، وهذا هو البدلُ في الحقيقةِ، إذ البدلُ على نيةِ تكرارِ العاملِ، إلاَّ أنَّ الفرقَ هذا ليسَ بتابعٍ، الرابع: أنه نعتٌ لـ"اللهم" على الموضعِ فلذلك نُصِب، وهذا ليس مذهب سيبويه، فإنَّ سيبويه لا يُجِيزُ نَعْتَ هذه اللفظةِ لوجودِ الميم في آخِرها، لأنها أَخْرَجَتْها عن نظائرها من الأسماءِ، وأجازَ المبرد ذلك، واختارَه الزجاج قالا: لأنَّ الميمَ بدَلٌ من "يا" والمنادى مع "يا" لا يتمنعُ وَصْفُه فكذا مع ما هو عوضٌ منها، وأيضًا فإنَّ الاسمَ لم يتغيَّرْ عن حكمِه، ألا تَرَى إلى بقائه مبنيًا على الضم كما كانَ مبنيًا مع "يا".

وانتصرَ **الفارسي** [لسيبويه] بأنه ليسَ في الأسماءِ الموصوفةِ شيءٌ على حَدِّ "اللهم" فإذا خالَفَ ما عليه الأسماءَ الموصوفَةَ ودخل في حَيِّزِ ما لا يُوصَفُ من الأصواتِ وَجَبَ ألاَّ

(1) سورة آل عمران: 19﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾.

(2) الدر المصون: 2/ 49.

(3) سورة آل عمران: 26 ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

يوصَفَ، والأسماءُ المناداةُ المفردةُ المعرفةُ القياسُ ألاَّ توصفَ كما ذهب إليه بعضُ الناسِ لأنها واقعةٌ موقعَ ما لا يوصف، وكأنه لما وَقَع موقعَ ما لا يُعْرَبُ لم يُعْرَبْ، كذلك لَمَّا وَقَعَ مَوْقِعَ ما لا يُوْصَفُ لم يُوْصَفْ؛ فأما قوله:

يا حكمُ الوارثُ عن عبدالملكْ *.....[1]

وقوله:

يا حَكَمُ بنَ المنذرِ بنَ الجارودْ * سُرادِقُ المجدِ عليك مَمْدُودْ [2]

و[قوله]:

..... *..... يا عُمَرُ الجَوادا [3]

فإنَّ الأولَ على "أنت" والثاني على نداءٍ ثانٍ، والثالثُ على إضمارِ "أعني"، فلمَّا كان هذا الاسمُ الأصلُ فيه ألاَّ يوصَفَ لِمَا ذَكَرْنا كان "اللهم" أَوْلى ألاَّ يوصفَ، لأنه قبل ضمِّ الميمِ إليه واقعٌ موقعَ ما لا يوصفُ، فلَّما ضُمَّتْ إليه الميمُ صيغَ معَهَا صياغةً مخصوصةً، وصارَ حكمُه حكمَ الأصوات، وحكُم الأصواتِ ألاَّ توصَفَ نحو: "غاق" وهذا مع ما ضُمَّ إليه من الميمِ بمنزلةِ صوتٍ مضمومٍ إلى صوتٍ نحو: "حَيَّهَلَ" فحقُّه ألاَّ يوصفَ كما لا يُوصف "حيهل"، انتهى ما انتصر به **أبو علي** لسيبويه وإن كان لا ينتهضُ مانعًا). [4]

توجيه قوله تعالى: ﴿تُقَىٰةً﴾ [5]:

(1) البيت من الرجز لرؤبة انظر ديوانه 118، وهو صدر بيت عجزه (أوديت إن لم تحب حبو المعتنك)، انظر: الإنصاف 366، أمالي ابن الشجري 299/2.

(2) البيت من السريع للحكم بن المنذر العبدي ونسب لرؤبة وهو في ملحقات ديوانه (172) وانظر ابن يعيش 5/2، الأشموني 1/ 142، التصريح 2/ 169، العيني 4/ 210، اللسان (سردق) استشهد بهذا البيت على اتباع الموصوف وهو الحكم للصفة، وهي ابن لأن النعت والمنعوت كاسم ضم إلى اسم.

(3) هذا عجز بيت من الوافر لجرير وتمامه فما كعب بن مامة وابن سعدى *** بأجود منك يا عمر... انظر ديوانه (105)، المقتضب 4/ 28، جمهرة الأنساب (194)، الخزانة 4/ 110 – 111، العيني 254/4، المغني 19/1، التصريح 2/ 169، الهمع 186/1، الدرر 1/ 153، الجمل (165)، شرح المفضليات للأنباري (449).

(4) الدر المصون 54/2، 55.

(5) آل عمران 28 ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ =

قال صاحب الدر المصون: **(قوله:** ﴿تُقَىٰةً﴾ في نصبِها ثلاثة أوجه؛ وذلك مبنيٌّ على تفسير "تقاة" ما هي؟ أحدها: أنها منصوبةٌ على المصدر، والتقدير: تَتَّقوا منهم اتقاء، فتقاة واقعة موقع الاتقاء، والعرب تأتي بالمصادر نائبة عن بضعها، والأصل: أن تتقوا اتقاءً، نحو: تقتدروا اقتدارًا، ولكنه أَتَوْا بالمصدر على حذف الزوائد كقوله: ﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [1] والأصلُ إنبات ومثله:

..... * وبعدَ عطائِك المئةَ الرَّتاعا[2]

أي: إعطائك، ومن ذلك أيضًا قوله:

..... * وليس بأَنْ تَتَبَّعَهُ اتِّباعا[3]

قول الآخر:

ولاحَ بجانب الجبلين منه * زُكامٌ يَخْفِرُ الأرضَ احتفارا[4]

وهكذا عكس الآية، إذا جاء بالمصدر مزيدًا، والفعل الناصب له مجرَّد من تلك الزوائد، ومن مجيء المصدرِ على غيرِ المصدر قولُه تعالى: ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾[5]، والأصل تَبَتُّلًا، ومثله:

وقد تَطَوَّيْتُ انطواءَ الحِضْبِ * .... [6]

=

تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾.

(1) سورة نوح 17 آ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾.

(2) عجز بيت من الوافر وصدره (أكفرا بعد رد الموت عني) للقطامي ديوانه (41)، الخصائص (221/2)، شرح المفصل لابن يعيش (20/1)، أمالي ابن الشجري (2 /142)، أوضح المسالك (2/ 243)، الأشموني (2/ 288)، الهمع (188/1)، التصريح (2/ 64)، الدرر (1/ 161).

(3) عجز بيت من الوافر وصدره (وخير الأمر ما استقبلت منه) للقطامي ديوانه (40)، الخصائص (309/2)، الكتاب 4/ 82 ابن يعيش 111/1، أمالي ابن الشجري (2/ 141)، الخزانة (1/ 392).

(4) البيت من الوافر بلا نسبة في البحر المحيط 424/2 والدر المصون 60/2.

(5) سورة المزمل: 8 ﴿وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾.

(6) البيت من الرجز لرؤبة انظر ديوانه (16)، الكتاب 4/ 82، المخصص 8/ 110، ابن يعيش 1/ 112، الهمع 1/ =

والأصلُ: تَطَوِّيًا، وأصلُ تُقاة: "وُقَيَة" مصدرٌ على فُعَل من الوقاية، وقد تقدَّم تفسير هذه المادة في أول هذا الموضوع، ثم أُبْدلت الواوُ تاءً، ومثلُها تُخَمة وتُكَاة وتُجاه، وتَحَرَّكت الواوُ وانفتحَ ما قبلَها فَقُلِبت ألفًا، فصارَ اللفظُ "تُقاة"، كما ترى، ووزنُها فُعَلة، ومجيءُ المصدرِ على فُعَل وفُعَلة قليل نحو: التُّخَمة والتُّهَمة و التُّؤَدة والتكَأضة، وانضمَّ إلى ذلك كونُها جاءت على غيرِ الصدر، والكثيرُ مجيءُ المصدرِ جاريةً على أفعالها قيل: وحَسَّن مجيءَ هذا المصدرِ ثلاثيًا كونُ "فُعَلة" قد حُذِفت زوائدُه في كثيرٍ من كلامهم نحو: تَقَى يَتْقِي ومنه:

. ... * تَقِ اللهَ فينا والكتابَ الذي تتلو[1]

وقد قَدَّمْتُ تحقيق ذلك في أول البقرة.

الثاني: أنها منصوبةٌ على المفعولِ به، وذلك أن يكونَ "تَتَّقوا" بمعنى تخافوا، ويكون "تقاة" مصدرًا واقعًا موقعَ المفعولِ به، وهو ظاهرُ قول الزمخشري فإنه قال: "إلا أَنْ تخافوا من جهتهم أمرًا يجب اتقاؤه، وقُرئ "تَقِيَّة"، وقيل للمتَّقَى: تُقاة وتَقِيَّة، كقولهم "ضَرْب الأمير" لمضروبه". انتهى فصار تقديرُ الكلام: إلا أن تخافوا منهم أمرًا مُتَّقَىً.

الثالث: أنها منصوبةٌ على الحال، وصاحبُ الحال فاعل "تتقوا" وعلى هذا تكونُ حالًا مؤكدة، لأنَّ معناه مفهوم من عاملها كقوله: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾[2] ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [3]، وهو على هذا جمعُ "فاعِل" وإن لم يُلْفظ بفاعل من هذه المادة

=

187، ابن الشجري 2م 141، الخصب بالكسر: الذكر الضخم من الحيات، أو حية دقيقة. وبعده:

بين قتادة ردهة وشقب ** بعد ميد الجسم مصهلب

والشاهد فيه: أن يكون الانطواء مصدرا لتطوي لأن المعنى واحد:

(1) عجز بيت من الطويل لعبد الله بن همام السلولي وصدره (زيادتنا نعمان لا تحرمننا) انظر الخصائص (2/ 286)، المحتسب (2/ 372)، الأمالي لابن الشجري (1/ 205)، اللسان (تخذ).

(2) سورة مريم 33 ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾.

(3) البقرة 60، الأعراف 74، هود 85، الشعراء 183، العنكبوت 36.

فيكون فاعلًا وفُعَلَة نحو: رام ورُماة وغاز وغُزاة؛ لأنَّ فعلَه يَطَّرد جمعًا لفاعِل الوصفِ المعتلِّ اللامِ، وقيل: بل فُعَلَة جمعٌ لفعيل، أجازَ ذلك كلَّه **أبو علي الفارسي**. قلت: جمعُ فَعِيل على فُعَلة لا يجوزُ، فإن فَعِيلًا الوصفَ المعتلَّ اللامِ يُجْمع على أَفْعِلاء نحو: غَنِيّ وأغنياء، وتقيّ وأتقياء، وصَفِيّ وأَصْفِياء، فإن قيل: قد جاء فَعِيل الوصفُ مجموعًا على فُعَلة قالوا: كَمِيّ وكُمَامة، فالجواب: أنه من الندور بحيث لا يُقاس عليه.

وقرأ ابن عباس ومجاهد وأبو رجاء وقتادة وأبو حيوة ويعقوب وسهل وعاصم في رواية المفضل عنه: "تَتَّقوا منهم تَقِيَّة" بوزن "مَطِيَّة" وهي مصدرٌ أيضًا بمعنى "تُقَاة"، يقال: اتّقى يتّقي اتقاءً وتَقْوَى وتُقاة وتَقِيَّة وتُقَىً؛ فيجيء مصدر افْتَعل من هذه المادة على الافتعال، وعلى ما ذكر معه من هذه الأوزان، ويقال أيضًا: تَقَيْتُ أَتْقي ثلاثيًا تَقِيَّة وتَقْوى وتُقاة وتُقَىً، والياء في جميعِ هذه الألفاظ بدل من الواو لما عرفته من الاشتقاق.

وأمال الأخوان "تُقاة" هنا؛ لأنَّ ألفَها منقلبة عن ياء كما تقدم تقريره، ولم يؤثِّرْ حرفُ الاستعلاء في مَنْع الإمالة لأنَّ السبب غير ظاهر، ألا ترى أن سببَ الإمالة الياءُ المقدرة بخلافِ "غالب" و"طالب" و"قادم" فإنَّ حرف الاستعلاء هنا مؤثِّرٌ لكونِ سبب الإمالة ظاهرًا وهو الكسرة، وعلى هذا يقال: كيف يُؤَثِّرُ مع السببِ الظاهر ولم يؤثِّرْ مع المقدر وكان العكسُ أَوْلى؟ والجوابُ: أنَّ الكسرةَ سببٌ منفصل عن الحرف الممال ليس موجودًا فيه بخلاف الألف المنقلبة عن ياءٍ فإنها نفسَها مقتضيةٌ للإمالة؛ فلذلك لم يُقاومها حرفُ الاستعلاء.

وأمال الكسائي وحده: ﴿**حَقَّ تُقَاتِهِۦ**﴾ [1]، فخرج حمزة عن أصله، وكان الفرق أَنَّ "تُقاة" هذه رُسِمت بالياء، فلذلك وافق حمزةُ الكسائيَّ عليه؛ ولذلك قرأ بعضهم "تَقِيَّة" بوزن مطيَّة كما تقدم لظاهر الرسم، بخلافِ "حَقَّ تقاته"، وإنما أمعنتُ في سبب الإمالة هنا لأنَّ بعضهم زعم أن إمالة هذا شاذ لأجل حرفِ الاستعلاء، وأنَّ سيبويه حكى عن قوم أنهم

(1) سورة آل عمران آية 102.

يُميلون شيئًا لا يجوز إمالتُه نحو: "رأيت عِرْقَى" بالإمالة، وليس هذا من ذاك لِما تقدَّم لك من أن سبب الإمالة في "عِرْقى" كسرةٌ ظاهرة).[1]

قال صاحب (الدر المصون): (وقوله: ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾[2] هذه الجملةُ معطوفةٌ على قولِه: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَآ﴾ على قراءةِ مَنْ ضَمَّ التاء في قوله "وضَعْتُ" فتكونُ هي وما قبلها من محلِّ نصب بالقول، والتقدير: قالت إني وضعتُها، وقالت: والله أعلم بما وضعتُ، وقالَتْ: وليس الذكر كالأنثى، وقالت: إني سميتها مريم، وأما على قراءة مَنْ سكن التاء أو كسرها، فيكون: "إني سَمَّيْتُها" أيضًا معطوفًا على "إني وضعتُها"، ويكون قد فَصَل بين المتعاطفين بجملتي اعتراض، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[3] قاله الزمخشري.

قال الشيخ: "ولا يتعيَّن ما ذَكَر من كونِهما جملتين معترضتين؛ لأنه يُحْتمل أن يكون وليسَ الذكرُ كالأنثى" في هذه القراءةِ مِنْ كلامِها، ويكون المعترضُ جملةً واحدة كما كان من كلامها في قراءة من قرأ: "وضعْتُ" بضم التاء، بل ينبغي أن يكونَ هذا المتعيِّن لثبوتِ كونه من كلامها في هذه القراءةِ؛ ولأنَّ في اعتراضِ جملتين خلافًا، مذهبُ **أبي علي** أن لا تعْتَرِضُ جملتان، وأيضًا تشبهُه هاتين الجملتين اللتين اعترَض بهما على زَعْمِه بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ ليس تشبيهًا مطابقًا للآية؛ لأنه لم تَعْتَرِضْ جملتان بين طالب ومطلوب، بل اعتُرِض بين القسمِ الذي هو: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾[4] وبين جوابه الذي هو: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾[5] بجملةٍ واحدةٍ، وهي قولُه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾، لكنه جاء في جملة الاعتراضِ بين بعضِ أجزائِه وبعضها اعتراضُ

(1) الدر المصون: 60/2، 61.

(2) آل عمران: 36 ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾.

(3) سورة الواقعة: 76.

(4) سورة الواقعة 75.

(5) سورة الواقعة 77.

بجملة وهو قوله: ﴿وَلَوْ تَعْلَمُونَ﴾ اعترضَ به بين المنعوتِ الذي هو "لقسمٌ" وبين نعتهِ الذي هو "عظيم"، فهذا اعتراضٌ في اعتراضٌ، فليس فصلًا بجملتي اعتراض كقوله: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ﴾ [1] قلت: والمشَاحَّةُ بمثل هذه الأشياء ليست طائلة، وقولُه: "ليس فصلًا بجملتي اعتراض" ممنوعٌ، بل هو فصلٌ بجملتي اعتراض، وكونُه جاء اعتراضٌ في اعتراض لا يَضُرُّ ذلك ولا يَقْدَّحُ في قوله: "فَصَل بجملتين"، و"سَمَّى" يتعدَّى لاثنين؛ أحدُهما بنفسه وإلى الآخر بحرف الجر، ويجوزُ حَذْفُه، تقول: سمَّيت ابني زيدًا والأصل: يزيد، قال الشاعر فجمع بين الأصل والفرع:

وسُمِّيْتَ كَعَبًا بشَرِّ العِظَامِ * وكان أبوكَ يُسَمَّى الجُعَلْ[2]

أي: يُسَمَّى بالجُعَلْ، وقد تقدَّم الكلامُ في "مريم" واشتقاقِها ومعناها وكونِها من الشاذ عن نظائره).[3]

توجيه قوله تعالى: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾:

قال صاحب (الدر المصون): (وأمَّا قراءة: **"وكَفِلها"**[4] بكسر الفاء فإنها لغةٌ في

(1) آل عمران 36.

(2) البيت من المتقارب للأخطل، انظر: ديوانه (للكميت)، الخزانة 1/ 415، المؤتلف والمختلف (84).

(3) الدر المصون: 74/2، 75.

(4) آل عمران 37 ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾.
قرأ الكوفيون: "وَكَفَّلَها" بتشديد العين، "زَكريا" بالقصر، إلا أبا بكر فإنه قرأه بالمدِّ كالباقين، ولكنه يَنْصِبُه، والباقون يرفعونه كما سيأتي.
وقرأ مجاهد: "فتقبَّلْها" بسكون اللام، "ربَّها" منصوبًا، و"أنبتها" بكسر الباء وسكون التاء، و"كَفِّلْها" بكسر الفاء وسكون اللام، وقرأ أُبَيٌّ: "وأَكْفَلَها" كـ"أَكْرَمَها" فعلًا ماضيًا. وقرأ عبدالله المزني "وَكَفِلَها" بكسر الفاء والتخفيف.
فأمَّا قراءةُ الكوفيين فإنهم عَدَّوا الفعلَ بالتضعيف إلى مفعولين، ثانيهما "زكريا" فَمَنْ قَصَره كالأخوين وحفص عنده مقدَّر النصبِ، ومن مدَّه كأبي بكر عن عاصم أظهر فيه الفتحة، وهكذا قَرَأْتُه.
وأمَّا قراءة بقية السبعة فَكَفَلَ مخففٌ عندهم متعدٍّ لواحد وهو ضمير مريم، وفاعله "زكريا"، ولا مخالفةَ بين القراءتين؛ لأنَّ الله لَمَّا كَفَّلها إياه كَفَلها، وهو في قراءتهم ممدودٌ مرفوعٌ بالفاعلية.
=

كَفَلَ، يقال: كَفَلَ يَكْفُل، كَقَتَل يقتُل، وهي الفاشية، وكَفِلَ يَكْفَلَ كَعلِمَ يَعْلَم، وعليها هذه القراءة، وإعرابُها كإعرابِ قراءةِ الجماعة في كون "زكريا" فاعلًا.

وأَمَّا قراءةُ مجاهد فإنها كلَّها على لفظِ الدعاءِ مِنْ أُمِّ مريم لله تعالى بأَنْ يفعلَ لها ما سألته. و"ربَّها" منصوب على النداء أي: فتقبَّلْها يا ربَّها وأَنْبِتْها وَكَفِّلْها يا ربَّها. و"زكريا" في هذه القراءة مفعولٌ ثانٍ أيضًا كقراءةِ الكوفيين.

وقرأ حفص والأخوان: "زَكريا" بالقَصْرِ حيث وَرَدَ في القرآن، وباقي السبعة بالمدِّ، والمدُّ والقصرُ في هذا الاسم لغتان فاشيتان عن أهلِ الحجاز، وهو اسمٌ أعجمي فكانَ مِنْ حَقِّه أنْ يقولوا فيه: مُنِعَ من الصرفِ للعلَميَّة والعُجْمة كنظائره، وإنما قالوا: مُنع من الصرف لوجود ألف التأنيث فيه، إمَّا الممدودةِ كحَمْراء أو المقصورةِ كَحُبْلى، وكأن الذي اضطرهم إلى ذلك أنهم رأَوْهُ ممنوعًا معرفةً ونكرةً، قالوا: فلو كان منعُه للعلمية والعجمة لا نصرفَ نكرةً لزوالِ أحدِ سَبَبَيْ المنع، لكن العرب منَعَتْهُ نكرةً، فَعَلِمْنَا أنَّ المانعَ غيرُ ذلك، وليس معنا هنا ما يصلُح مانعًا من صرفه إلا ألفُ التأنيث، يَعْنُون التشبيهَ بألف التأنيث، وإلاَّ فهذا اسم أعجمي لا يُعْرف له اشتقاقٌ حتى يُدَّعى فيه أن الألفَ فيه للتأنيث، على أن أبا حاتم قد ذهب إلى صرفه نكرةً، وكأنه لَحَظَ فيه ما قَدَّمتْهُ من العجمة والعلمية لكنهم غَلَّطوه وخَطَّؤوه في ذلك.

وقال **الفارسي** فأَشْبع فيه القول: "لا يخلو من أن يكونَ الهمزة فيه: للتأنيث أو للإلحاق أو منقلبةً، ولا يجوز أن تكونَ منقلبةً؛ لأنَّ الانقلاب لا يخلو من أن يكونَ من حرفٍ أصلي أو من حرفِ الإلحاق، ولا يجوزُ أَنْ يكون من حرف أصلي لأنَّ الياء والواو لا يكونان أصلًا فيما كان على أربعة أحرف، ولا أَنْ يكونَ من حرف الإلحاق لأنه ليس في

=

وأَمَّا قراءةُ "أَكْفَلَها" فإنه عَدَّاه بالهمزة كما عَدَّاه غيرُه بالتضعيف نحو: خَرَّجْته/ وأَخْرجته، وكَرَّمته وأَكْرمته، وهذه كقراءة الكوفيين في المعنى والإعراب، فإنَّ الفاعل هو الله تعالى، والمفعولُ الأول هو ضمير مريم والثاني هو "زكريا". الدر المصون: 2/ 76، 77.

الأصولِ شيءٌ يكونُ هذا ملحقًا به وإذا ثبت ذلك ثَبَتَ أنها للتأنيث، وكذلك القولُ في الألف المقصورة".

وهذا الذي قاله **أبو علي** صحيحٌ لو كان فيما يُعْرَفُ له اشتقاقٌ ويَدْخله تصريفٌ، ولكنهم يُجرون الأسماء الأعجمية مُجْرى العربية بمعنى أن هذا لو وَرَدَ في لسانِ العرب كيف يكون حكمُهُ؟

وفيه بعد ذلك لغتان أُخْرَيان، إحداهما: زَكَرِيٌّ بياء مشددة في آخره فقد دونَ ألف، وهو في هذه اللغة منصرف. ووجَّهَ **أبو علي** ذلك فقال: "القولُ فيه أنه حُذِفَ منه الياءان اللتانِ كانتا فيه ممدودًا ومقصورًا وما بعدهما وأَلْحَقَ ياءي النسب" قال: يَدُلُّ على ذلك صَرْفُ الاسم، ولو كانت الياءان هما اللتان كانتا فيه لوجب أن لا ينصرفَ للعجمة والتعريف"، وهذه اللغةُ التي ذكرتُها لغةُ أهلِ نجد ومَنْ والاهم. والثانية: "زَكْرٍ" بزنة عَمْرٍو، حكاها الأخفش".

والكَفالَةُ: الضمان في الأصلِ، ثم يستعار للضم والأخذ، يقال منه: كَفَل يكفُل، وكَفِلَ يكفَل -كعَلِمَ يعلَم- كَفالة وكَفْلًا فهو كافِلٌ وكفيل).[1]

توجيه قوله تعالى: ﴿إِذْ يُلْقُونَ﴾:

قال صاحب (الدر المصون): (قوله تعالى: ﴿إِذْ يُلْقُونَ﴾ [2] فيه وجهان أحدُهما: وهو الظاهر أنه منصوب بالاستقرار العاملِ في الظرفِ الواقِعِ خبرًا. والثاني -وإليه ذهب الفارسي-: أنه منصوبٌ بكنت، وهو عجيبٌ منه؛ لأنه يزعمُ أنّها مسلوبةُ الدلالة على الحَدَثِ؛ فكيف تعملُ في الظرفِ، والظرفُ وِعاءٌ للأحداثِ؟ والذي يظهر أن **الفارسي** إنما جَوَّز ذلك بناءً منه على ما يَجُوزُ أَنْ يكونَ مرادًا في الآية، وهو أَنْ تكونَ "كان" تامةً بمعنى:

(1) الدر المصون 77/2.

(2) سورة آل عمران: 44، ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾.

وما وُجِد في ذلك الوقتِ.

والضميرُ في "لديهم" عائدٌ على المتنازِعَيْنِ في مريم وإنْ لم يَجْرِ لهم ذِكْرٌ، لأنَّ السياقَ قَد دَلَّ عليهم، وهذا الكلامُ ونحوُه كقولِهِ تعالا: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ﴾ [1] ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوٓاْ أَمْرَهُمْ﴾ [2] وإن كانَ معلومًا انتفاؤه بالضرورةِ جارٍ مَجْرى التهكم بمنكري الوَحْي، يعني أنه إذا عُلِمَ أنك لم تعاصِرْ أولئك ولم تُدَارِس أحدًا في العلمِ فلم يَبْقَ اطلاعُك عليه إلا مِنْ جِهَةِ الوحي.

والأقلام جمع "قَلَم" وهو فَعَل بمعنى مفعول أي: مَقْلوم، والقَلْم القَطْع، ومثلُه القبض والنقص بمعنى المقروض والمنقوص، وقيل له: قَلَم؛ لأنه يُقْلَمُ، ومنه "قَلَّمْتُ ظُفْرِي" أي: قَطَعْتُهُ وَسَوَّيْتُهُ، قال زهير:

لدى أَسَدٍ شاكي السلاحِ مُقَذَّفٍ * له لِبَدٌ أضفارُهُ لمْ تُقَلَّمِ [3]

وقيل: سُمِّي القلمُ قَلَمًا تشبيهًا له بالقُلامَةِ وهي نبتٌ ضعيف؛ وذلك أنه يُرَقَّق فيضْعُفُ. وفي المرادِ بالأقلام هنا خلافٌ: هل هي التي يُكْتَبُ بها أو قِداحُ يُسْتَهَمُ بها كالأزلام؟)

توجيه قوله تعالى: ﴿ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾:

قال صاحب (الدر المصون): (﴿ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [4] يجوزُ أَنْ يكونَ صفةً لعيسى، قال ابن عطية: "وعيسى خبرُ مبتدأٍ محذوف، ويَدْعُوا إلى هذا كونُ قولِهِ "ابنُ مريم" صفةً لعيسى، إذ قد أَجْمَعَ الناسُ على كَتْبِه دونَ ألفٍ، وأمَّا على البدل أو عطفِ البيان فلا يجوزُ أن يكونَ

(1) سورة القصص: 46 ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَكِنْ رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ لِتُنْذِرَ قَوْمًا مَا أَتَاهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مِنْ قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾.

(2) سورة يوسف: 102 ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ﴾.

(3) البيت من الطويل انظر ديوان زهير (23).

(4) آل عمران 45 ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾.

"ابنُ مريم" صفةً لعيسى، لأنَّ الاسمَ هنا لم يُرَدْ به الشخصُ. هذه النزعةُ **لأبي عليّ**، وفي صدرِ الكلام نظَرٌ" انتهى).[1]

(1) قال صاحب الدر: قلتُ: فقد حَتَّمَ كونَه صفةً لأجلِ كَتْبِهِ بدونِ ألف، ثم قال: "وأمَّا على البدلِ أو عطفِ البيان فلا يكونُ ابنُ مريم صفةً لعيسى" بعني بدلَ عيسى من المسيح، فَجَعَلَهُ غيرَ صفةٍ له مع وجودِ الدليلِ الذي ذكره وهو كَتْبُه بغير ألف.

وقد مَنَعَ أبو البقاء أن يكونَ "ابنُ مريم" بدلًا أو صفة لعيسى قال: "لأنَّ ابنَ مريم ليس باسمٍ، ألا ترى أنَّك لا تقولُ: "هذا الرجلُ ابنُ عمرو" إلا إذا كان قد عَلِقَ عليه علمًا" قلت: وهذا التعليلُ الذي ذكره إنما ينهَضُ في عَدَمِ كَوْنِهِ بدلًا، وأمَّا كونُه صفةً فلا يمنعُ ذلك، بل إذا كان اسمًا امتنع كونُه صفةً، إذ يصيرُ في حكمِ الأعلامِ، والأعلامُ لا تُوصَفُ به، ألا ترى أنك إذا سَمَّيْتَ رجلًا بابن عمرو امتنعَ أن يقَع "ابن عمرو" صفةً والحالُة هذه.

وقال الزمخشري: "فإنْ قلت: لِمَ قيل: اسمُ المسيح عيسى ابن مريم، وهذه ثلاثةُ أشياءَ: الاسمُ منها عيسى، وأمَّا المسيحُ والابنُ فَلَقَبٌ وصفةً. قلت: الاسمُ للمُسَمَّى علامةٌ يُعْرَفُ بها ويتميَّز مِنْ غيرِه، فكأنه قيل: الذي يُعْرف ويتميَّز مِمَّن سواه بمجموعِ هذه الثلاثةِ" انتهى فَظَهَرَ من كلامِهِ أَنَّ مجموعَ الألفاظ الثلاثةِ إخبار عن اسمِهِ، بمعنى أنَّ كلًا منها ليس مستقلًا بالخبرية بل هو من باب: هذا حلوٌ حامِض، وهذا أَعْسَرُ يَسَرٌ ونظيرُهُ قولُ الشاعر:

كيف أصبحْتَ كيف أمسَيْتَ مِمَّا * يزرعُ الوُدَّ في فؤادِ الكريمِ

أي: مجموعُ كيف أصبحْتَ، وكيف أمسيْتَ، فكما جاز تعدُّدُ المبتدأ لفظًا مِنْ غيرِ عاطف والمعنى على المجموعِ فكذلك في الخبرِ، وقد أَنْشَدْتُ عليه أبياتًا كقوله:

.. .. فهذا بَتِّي * مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي

وقد زعم بعضُهم أنَّ "المسيح" ليس باسمِ لقبٍ له بل هو صفةٌ كالضارب والظريف، قال: "وعلى هذا ففي الكلام تقديمُ وتأخيرٌ، إذا المسيح صفة لعيسى والتقدير: اسمُه عيسى المسيحُ: . وهذا لا يجوزُ، أعني تقديمَ الصفةِ على الموصوفِ، لكنه يعني هو صفةٌ له في الأصل، والعربُ إذا قَدَّمَتْ ما هو صفةٌ في الأصل جَعَلوه مبنيًّا على العاملِ قبلَه وجعلوا الموصوفَ بدلًا مِنْ صفتِهِ في الأصلِ نحو قولِه:

وبالطويلِ العمْر * عُمْرًا حَيْدَرا.

الأصل: وبالعمرِ الطويلِ، هذا في المعارف، وأمَّا في النكراتِ فينصِبون الصفةَ حالًا.

وقال الشيخ: "ولا يَصِحُّ أَنْ يكون "المسيح" في هذا التركيب صفةً لأن المخْبَرَ به على هذا لُفِظَ، والمسيحُ من صفةِ المدلولِ لا من صفةِ الدالِّ، إذ لفظُ عيسى ليس المسيح، ومَنْ قال: إنهما اسمان قال: فَقُدِّمَ المسيحُ على عيسى لشهرتِهِ. قال ابن الأنباري: "وإنَّما قُدِّمَ – بُدِئ بلقبه– لأن المسيحَ أشهرُ من عيسى لأنه قَلَّ أن يقعَ على سُمِّيَ يَشْتَبِهُ به، وعيسى قد يقع على عدد كثير فقدَّمه لشهرتِهِ، ألا ترى أن ألقاب الخلفاء أشهرُ من أسمائِهم"، فهذا يَدُلُّ على أنَّ المسيحَ عند ابن الأنباري [لقبٌ] لا اسمٌ. وقال أبو إسحاق: "وعيسى مُعَرَّبٌ من أَيْسوع وإنْ جَعَلْتَه عربيًا لم تَصْرِفْهُ في معرفةٍ ولا نكرةٍ، لأنَّ فيه ألفَ التأنيث، ويكون مشتقًّا مِنْ عاسَه يَعُوسه إذا سَاسَه، وقام عليه"، وقال الزمخشري: "ومُشْتَقُّهُما – يعني المسيح وعيسى– من المِسْح والعَيْس كالراقِمِ على الماء". وقد تقدَّم الكلامُ على عيسى ومريم واشتقاقِهما وما ذَكَرَ الناسُ في ذلك في سورة البقرة فَأَغْنى عن إعادته. الدر المصون: 2/94، 95

توجيه قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾:

قال صاحب الدر المصون: (قوله تعالى: ﴿**وَيُعَلِّمُهُ**﴾ [1]: قرأ نافع وعاصم: "ويُعَلِّمُه" بياء الغَيْبَة، والباقون بنونِ المتكلمِ المعظِّمِ نفسَه، وعلى كلتا القراءتين ففي محلِّ هذه الجملة أوجهٌ، أَحَدُها: أنها معطوفةٌ على "يُبَشِّرُكِ" أي: إن الله يبشرك بكلمة ويُعَلِّمُ ذلك المولودَ المعبَّرَ عنه بالكلمةِ، الثاني: أنها معطوفةٌ على "يَخْلُق" أي: كذلك اللهُ يَخْلُق ما يشاء ويعلمه، وإلى هذين الوجهين ذهب جماعةٌ منهم **الزمخشري** **وأبو عليّ الفارسي**، وهذان الوجهان ظاهران على قراءة الياء.) [2]

(1) آل عمران 48: ﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾.

(2) قال صاحب (الدر المصون): وأمَّا قراءةُ النون فلا يظهرُ هذان الوجهان عليها إلا بتأويلِ الالتفاتِ من ضمير الغَيْبة إلى ضميرِ المتكلم إيذانًا بالفخامةِ والتعظيم، فأمَّا عطفُهُ على "يُبَشِّرُكِ" فقد استبعَدَه الشيخ جدًا قال: "لطولِ الفصلِ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه" وأمَّا عطفُه على "يَخْلُق" فقال الشيخ: "وهو معطوفٌ عليه سواءً كانت -يعني يخلق- خبرًا عن اللهِ تعالى أم تفسيرًا لما قبلها، إذا أَعْرَبْتَ لفظ "الله" مبتدأ، وما قبلَه الخبرُ" يعني أنه قد تقدَّم في إعرابِ "كذلك اللهُ" في قصة زَكريا أوجهٌ أحدُها: ما ذَكر، فـ"يُعَلِّمُه معطوفٌ على "يَخْلُق" بالاعتبارينِ المذكورين، إذ لا مانعَ من ذلك. وعلى هذا الذي ذكرَه الشيخُ وغيرُه تكون الجملةُ الشرطيةُ معترضةً بين المعطوفِ والمعطوف عليه، والجملةُ من "يُعَلِّمُهُ" في الوجهينِ المتقدِّمين مرفوعةُ المحلِّ لرفعِ محلِّ ما عَطَفَتْ عليه.

الثالث: أَنْ يُعْطَفَ على "يُكَلِّمُ" فيكون منصوبًا على الحالِ، والتقديرُ: يُبَشِّرُكِ بكلمةٍ مُكَلِّمًا ومُعَلِّمًا الكتابَ، وهذا الوجهُ جَوَّزه ابنُ عطية وغيره.

الرابع: أن يكونَ معطوفًا على "وجيهًا" لأنه في تأويلِ اسمٍ منصوب على الحالِ، كما تقدَّم تقريرُهُ في قوله: "ويكلِّم". وهذا الوجهُ جَوزَّه الزمخشري واستبعدَ الشيخُ هذين الوجهين الأخيرين ـ أعني الثالث والرابع ـ قال: لطولِ الفصلِ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه، ومثلُه لا يُوجَدُ في لسانِ العرب".

الخامس: أَنْ يَكُون معطوفًا على الجملةِ المحكية بالقولِ، وهي: "كذلك الله يخلق" قال الشيخ: "وعلى كلتا القراءتين هي معطوفةٌ على الجملةِ المقُولَةِ، وذلك أنَّ الضميرَ في قوله: ﴿قال كذلك﴾ الله تعالى، والجملةُ بعدَه هي المقولةُ، وسواءً كانَ لفظُ "الله" مبتدأ خبرُهُ ما قبلَه أم مبتدأ وخبرُه "يَخلق" على ما مَرَّ إعرابُهُ في "قال: كذلك اللهُ يفعل ما يشاء" فيكونُ هذا من المقولِ لمريم على سبيلِ الاغتباطِ والتبشيرِ بهذا الولدِ الذي يُوجِدُهُ اللهُ منها.

السادس: أن يكونَ مستأنفًا لا محلَّ له من الإعراب، قال الزمخشري بعد أَنْ ذَكَرَ فيه أنه يجوزُ أَنْ يكونَ معطوفًا على "نبشِّرك" أو "يَخْلُق" أو "وجيهًا": "أو هو كلامٌ مبتدأٌ" يعني مستأنفًا. قال الشيخ: "فإنْ عنى أنه استئنافُ إخبار من الله أو عن الله على اختلاف القراءتين، فمن حيث ثبوتُ الواو لا بد أن يكون معطوفًا على شيء قبله، فلا يكون ابتداء كلام، إلا أن يُدَّعَى زيادةُ الواو في "ويُعَلِّمه" فحينئذٍ يَصِحُّ أن يكونَ ابتداءَ كلام، وإنْ عنى أنه ليس معطوفًا على ما ذكر فكان ينبغي أن يبيِّن ما عُطِفَ عليه، وأن يكونَ الذي عُطِفَ عليه ابتداءَ كلامٍ حتى يكونَ المعطوفُ كذلك" =

توجيه قوله تعالى: ﴿كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾:

قال صاحب (الدر المصون): (قوله: ﴿كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾ [1] في موضع هذه الكافِ ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أنها نعتٌ لمفعول محذوف تقديره: أني أخلُق لكم هيئةً مثلَ هيئةِ الطير، والهيئةُ: إمَّا مصدرٌ في الأصل، ثم أُطْلِقَتْ على المفعولِ، أي: المهَيّأ كالخَلْق بمعنى المخلوق، وإمَّا اسمٌ لحال الشيء، وليست مصدرًا، والمصدرُ: التهَيُّؤُ والتَّهْيِئُ والتَّهْيِئَةُ، ويُقال: [هاءَ الشيءُ يَهِيْئُ هَيْئًا وهَيْئَةً إذا تَرَتَّب واستقرّ على حالة مخصوصة]، ويتعدَّى بالتضعيف، قال تعالى: ﴿وَيُهَيِّئْ لَكُمْ مِّنْ أَمْرِكُمْ مِّرْفَقًا﴾. والطينُ: معروف، طانَه الله على كذا وطامه

=

قلت: وهذا الاعتراضُ غيرُ لازمٍ لأنه يلزم مِنْ جَعْلِهِ كلامًا مستأنفًا أَنْ يُدَّعَى زيادةُ الواو، ولا أنه لا بد من معطوف عليه، لأنَّ النحْويين وأهلَ البيان نَصُّوا على أن الواو تكون للاستئناف، بدليلِ أنَّ الشعراءَ يأتونَ بها في أوائلِ أشعارهم من غير تقدُّم شيءٍ يكون ما بعدَها معطوفًا عليه، والأشعارُ مشحونةٌ بذلك، ويُسَمُّونَها واوَ الاستئنافِ، ومَنْ مَنَع ذلكَ قَدَّر أنَّ الشاعِرَ عَطَفَ كلامه على شيءٍ مَنْوِيٍّ في نفسهِ، ولكنَّ الأولَ أشهرُ القولين.

وقال الطبري: "قراءةُ الياءِ عَطْفٌ على قولِهِ "يَخْلُقُ ما يشاء"، وقراءةُ النونِ عطفٌ على قولِهِ "نُوحِيه إليك". قال ابن عطية: "وهذا القولُ الذي قاله في الوجهين مُفْسِدٌ للمعنى" ولم يبيِّن أو محمد جهةَ إفسادِ المعنى: قال الشيخ: "أمَّا قراءة النونِ فظاهِرٌ فسادٌ عطفِهِ على "نُوحيه" من حيثُ اللفظُ ومن حيثُ المعنى: أمَّا من حيث اللفظُ فمثلُه لا يَقْعُ في لسانِ العرب لبُعْدِ الفصلِ المفْرِطِ وتعقيدِ التركيبِ وتنافرِ الكلامِ، وأمَّا من حيث المعنى فإنَّ المعطوفَ بالواوِ شريكُ المعطوف عليه فيصيرُ المعنى بقوله: ﴿ذلك من أنباء الغيب﴾آل عمران 44 ويوسف 102 أي: إخبارُك يا محمد بقصةِ امرأةِ عمران وولادتِها لمريم وكفالتِها زكريا، وقصتُه في ولادةِ يَحْيى له وتبشيرُ الملائكةِ لمريمَ بالاصطفاءِ والتطهيرِ، كلُّ ذلك مِنْ أخبارِ الغيب نُعَلِّمه، أي: نُعَلِّم عيسى الكتابَ، فهذا كلامٌ لا ينتظم معناه مع معنى ما قبله. وأمَّا قراءةُ الياءِ وعطفُ "ويعلِّمه" على "يَخْلُق" فليست مُفسِدَةً للمعنى، بل هو أَوْلَى وأَسَحُّ ما يُحْمل عليه عَطْفُ "ويُعَلِّمه" لقرب لفظِهِ وصحةِ معناه، وقد ذَكَرْنَا جوازَهُ قبلُ، ويكونُ الله أَخْبَرَ مريمَ بأنه تعالى يَخْلُقُ الأشياءَ الغريبةَ التي لم تَجْرِ العادةُ بمثلِها مثلَ ما خلق لك ولدًا من غير أبٍ، وأنه تعالى يُعَلِّم هَذا الولدَ الذي يَخْلُقه ما لم يُعَلِّمه مَنْ قَبْلَه مِن الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل، فيكونُ في هذا الإخبار أعظمُ تبشيرٍ لها بهذا الولدِ وإظهارٌ لبركته، وأنه ليس مُشْبِهًا أولادَ الناس من بني إسرائيل، بل هو مخالِفٌ لهم في أصلِ النشأةِ، وفيما يُعَلِّمه تعالى من العلمِ، وهذا يَظْهَرُ لي أنه أحسنُ ما يُحْمَلُ عَطْفُ "ويُعَلِّمه". انتهى. الدر المصون 98/2، 99.

(1) سورة آل عمران: 49 ﴿وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾.

بإبدال النون ميمًا أي: جَبَله عليه، النفخُ معروفٌ.

الثاني: أنَّ الكافَ هي المفعولُ به؛ لأنَّها اسمٌ كسائرِ الأسماءِ وهذا رأيُ الأخفشِ، يجعلُ الكافَ اسمًا حيث وَقَعَتْ، وغيرُه من النحاة لا يقولُ بذلك إلا إذا اضْطَرَّ إليه كوقوعِها مجرورةً بحرفٍ أو بإضافةٍ أو تقع فاعلةً أو مبتدأ، وقد تقدَّمَ جميعُ أمثلةِ ذلك مسبوقًا فأغنى عن إعادتِه هنا.

والثالث: أنها نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، قاله الواحدي نَقْلًا عن أبي علي بعد كلامٍ طويلٍ، وقال: "وتكونُ الكافُ في موضعِ نصبٍ على أنه صفةٌ للمصدرِ المرَادِ، تقديرُه: أني أخلُق لكم من الطين خلقًا مثلَ هيئة الطير"، وفيما قالَه نظرٌ من حيث المعنى؛ لأنَّ التحدَّي إنَما يقعُ في أثرِ الخَلْق، وهو ما يَنْشأ عنه من المخلوقاتِ لا في نفس الخَلْق، اللهم إلا أن تقولَ: المرادُ بهذا المصدرِ المفعولُ به فَيَؤُول إلى ما تقدَّم.

وقال الزمخشري: "إني أُقَدِّر لكم شيئًا مثلَ هيئةِ الطير" فهذا تصريحٌ منه بأنها صفةٌ لمفعولٍ محذوفٍ، وقولُه "أُقَدِّر" تفسيرٌ للخلق، لأن الخَلْق هنا التقدير، كقول الشاعر:

وَلأَنْتَ تَفْري ما خَلَقْتَ وَبعْضُ * القوم يَخْلُق ثم لا يَفري [1]

إذ المرادُ الاختراعُ فإنه مختص بالباري تعالى. وقرأ الزهري: "كَهَيَةِ" بنقلِ حركة الهمزة إلى الياء وهي فصيحةٌ. وقرأ أبو جعفر: كهيئة الطائرِ.)[2]

المطلب الثاني: من الآية رقم: 52: 81

توجيه قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ﴾

قال صاحب (الدر): (قوله: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ﴾ [3] أنصار جمع نصير نحو: شَريف وأَشْراف. وقال قوم: هو جمع "نَصْر" المرادُ به المصدر، ويَحتاج إلى حَذْف مضاف أي: مَنْ

(1) البيت من الكامل لعبادة بن طهفة. انظر الكامل (155)، اللسان (لوى).

(2) الدر المصون 104/2، 105.

(3) سورة آل عمران: 52 ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ آمَنَّا بِاللَّهِ وَاشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾.

أصحابُ نُصْرَتِي. و"إلى" على بابها، وتتعلَّق بمحذوف، لأنها حالٌ تقديرُه: مَنْ أنصاري مضافِين إلى الله، كذا قَدَّره أبو البقاء. قال قوم: إنَّ "إلى" بمعنى مع أي: مع الله، قال الفراء: "وهو وجْهٌ حسن". وإنما يجوز أَنْ تَجْعَل "إلى" في موضع مع إذا ضَمَمْتَ الشيء إلى الشيء ما لم يكن معه كقولِ العرب: "الذَّوْدُ إلى الذَّوْدِ إبل" أي: الذود، بخلافِ قولك: "قَدِمَ فلانٌ ومعه مال كثير" فإنه لا يصلح أَنْ تقولَ: وإليه مال، وكذا تقول: "قدم فلان مع أهله" ولو قلت: "إلى أهله" لم يصح، وجَعَلوا من ذلك أيضًا قولَه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ [1]. وقد ردَّ أبو البقاء كونَها بمعنى "مع" فقال: "وليس بشيء فإنَّ "إلى" لا تصلُح أَنْ تكونَ بمعنى "مع" ولا قياسَ يَعْضُده".

وقيل: "إلى" بمعنى اللام أي: مَنْ أنصاري لله، كقوله: ﴿يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ﴾ [2] أي: للحقِّ، كذا قَدَّره **الفارسي**. وقيل: بل ضَمَّن "أنصاري" معنى الإضافةِ أي: مَنْ يُضيف نفسَه إلى الله في نصرتي، فيكون "إلى الله" متعلقًا بنفسِ أنصاري، وقيل: متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حال من الياء في "أنصاري" أي: مَنْ أنصاري ذاهبًا إلى الله متلجِئًا إليه، قاله الزمخشري.) [3]

توجيه قوله تعالى: ﴿فَيَكُونُ﴾

قال صاحب (الدر): (وقوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ [4] يجوز أَنْ يكونَ على بابِه مِنْ كونِه مستقبلًا، والمعنى: فيكونُ كما يأمرُ الله فيكونُ حكايةً للحال التي يكونُ عليها آدم، ويجوز أن يكون "فيكونُ" بمعنى "فكان"، وعلى هذا أكثرُ المفسرين و النحويين، وبهذا فَسَّره ابنُ عباس –رضي الله عنه–.

(1) النساء: 2.
(2) يونس: 35.
(3) الدر المصون: 112/2.
(4) سورة آل عمران: 59: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾.

والمِثَلُ هنا: منهم مَنْ فَسَّره بمعنى الحال والشأن، قال الزمخشري: "أي: إنَّ شأنَ عيسى وحالَه الغريبة كشأنِ آدم"، وعلى هذا التفسير فالكافُ على بابها من كونِها حرفَ تشبيه، وفَسَّر بعضُهم المِثَلَ بمعنى الصفة، قال ابن عطية: "وهذا عندي خطأ وضعفٌ في فَهْمِ الكلام، وإنما المعنى: أن المثلَ الذي تتصوَّرُه النفوسُ والعقولُ مِنْ عيسى هو كالمتَصَوَّرِ من آدم، إذ الناسُ كلُّهم مُجْمِعُون [على] أنَّ إلهَ خَلَقَه مِنْ تراب من غيرِ فحلٍ، وكذلك قولُه: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ﴾ [1] عبارةٌ عن المتصَّور منها، والكافُ في "كمثل" اسمٌ على ما ذكرناه من المعنى". قال الشيخ: "ولا يَظْهَرُ لي فَرْقٌ بين كلامِه هذا وبين مَنْ جَعَلَ المِثَلَ بمعنى الشأن والحال وبمعنى الصفة". قلت: قد تقدَّم في أولِ البقرة أنَّ المِثَل قد يُعَبَّر به عن الصفة وقد لا يُعَبَّر به عنها، فدلَّ ذلك على تغايُرِهما، وقد مَرَّ تفسيرُه وعبارةُ الناسِ فيه، ويَدُلُّ على ذلك ما قاله صاحب "ريّ الظمآن" عن **الفارسي** قال: "قيل: المِثَلُ بمعنى الصفة، وقولك: صفةُ عيسى كصفة آدم كلامٌ مُطَّرد، على هذا جُلُّ اللغويين والمفسرين، وخالف **أبو علي الفارِسي** الجميعَ، وقال: المِثَلُ بمعنى الصفة لا يُمْكِنُ تصحيحُه في اللغة، إنما المِثَلُ التشبيهُ، على هذا تدورُ تصاريفُ الكلمة، ولا معنى للوصفيةِ في التشابهِ، ومعنى المثل في كلامِهم أنها كلمةٌ يرسلُها قائلُها لحكمةٍ يُشَبِّه بها الأمورَ ويقابِلُ بها الأحوالَ" قلت: فقد فَرَّق بين لفظِ المثل في الاصطلاحِ وبين الصفة.

وقال بعضُهم: إنَّ الكافَ زائدةٌ، وبعضُهم قال: إنَّ "مَثَلًا" زائد. فقد تحصَّل في الكاف ثلاثة أقوال، أظهرها: أنها على بابها من الحرفية وعدمِ الزيادة، وقد تقدَّم تحقيقه. وقال الزمخشري: "فإن قلت: كيف شُبِّه به وقد وُجِد هو بغير أب، ووُجِد آدمُ بغيرِ أب ولا أم؟ قلت: هو مثلُه في أحدِ الطرفين، فلا يَمْنَعُ اختصاصُه دونَه بالطرفِ الآخرِ مِنْ تشبيهِه به، لأنَّ المماثلَة مشاركةٌ في بعضِ الأوصافِ، ولأنه شُبِّه به في أنه وُجِد وجودًا خارجًا عن العادةِ المستمرةِ وهما في ذلك نظيران، ولأنَّ الوجود من غير أب وأم أغربُ وأخرقُ للعادةِ من

(1) سورة الرعد: 35، محمد 15.

الوجود بغير أب، فَشَبَّه الغريبَ بالأغرب ليكون أقطعَ للخصمِ وأَحْسَمَ لمادة شُبْهته.) [1]

توجيه قوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾:

قال صاحب (الدر المصون): (قوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ [2]: الكلامُ على هذه الآيةِ فيه صعوبةٌ وإشكالٌ فيُحتاج من أجلِ ذلك إلى بَسْطِ في العبارة، ولنبدأ أولًا بضبط قراءاتِها وتفسيرِ معناها، فإنَّ الإعراب متوقف على ذلك، فأقولُ: القُرَّاء في ذلك على أربع مراتب، المرتبة الأولى للكوفيين، وابن عامر والبزي عن ابن كثير: "ها أنتم" بألف بعد الهاء وهمزةٍ مخففة بعدها. المرتبة الثانية لأبي عمرو وقالون عن نافع: بألف بعد الهاء وهمزةٍ مسهلة بينَ بينَ بعدها. المرتبة الثالثة لورش وله وجهان، أحدهما: بهمزة مسهلة بينَ بينَ بعد الهاء دونَ ألفٍ بينهما، الثاني: بألف صريحة بعد الهاء من غير همز بالكلية. المرتبة الرابعة: لقنبل بهمزةٍ محققة بعد الهاء دون ألف.

وأمَّا المعنى: فقال قتادة والسدي والربيع وجماعة كثيرة: إن الذي لهم به علم هو دينُهم الذي وجدوه في كتبهم وثبَتَتْ صحتُه لديهم، والذي ليس لهم به علمٌ هو شريعةُ إبراهيم وما كان عليه مِمَّا ليس في كتبهم، ولا جاءَتْ به إليهم رسلُهم، ولا كانوا معاصِريه فَيَعْلَمُون دينه، فجدالُهم فيه مجردُ عنادٍ ومكابرة. وقيل: الذي لهم به علم أمر نبينا محمد صلى الله عليه وسلم لأنه موجودٌ عندهم في كتبِهم بنَعْتِه، والذي ليس لهم به علم هو أمر إبراهيم عليه السلام. وقال الزمخشري: "يعني ها أنتم هؤلاء الأشخاص الحمقى، وبيانُ حماقتكم وقلةِ عقولكم أنكم جاد لم فيما لكم به علمٌ مِمَّا نطق به التوراة والإنجيل، فلِمَ تُحاجُّونَ فيما ليس لكم به علمٌ ولا نَطَق به كتابكم مِنْ دينِ إبراهيم؟".

واختلف الناسُ في هذه الهاءِ فمنهم مَنْ قال: إنها ها التي للتنبيه الداخلةِ على أسماء

(1) الدر المصون: 119/2، 120.

(2) آل عمران 66 ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾.

الإشارة، وقد كَثُرَ الفصلُ بينها وبين أسماء الإشارة بالضمائر المرفوعةِ المنفصلة نحو: ها أنت ذا قائمًا، وها نحن وها هم هؤلاء قائمون، وقد تُعاد مع الإشارة بعد دخولها على الضمائر توكيدًا كهذه الآية، ويَقِلُّ الفصلُ بغير ذلك كقوله:

تَعَلَّمَنْ هالعمرُ الله ذا قَسَمًا * قاقدِرْ بذَرْعِك وانظرْ أينَ تنْسَلِكُ [1]

وقال النابغة:

ها إنَّ تا عِذْرَةٌ إن لا تكن نَفَعَتْ * فإنَّ صاحبَها قد تاهَ في البلد [2]

ومنهِم مَنْ قال: إنها مبدلةٌ من همزةِ استفهام، والأصلُ: أأنتم، وهو استفهامُ إنكار، وقد كَثُر إبدال الهمزةِ هاءً وإن لم ينقس، قالوا: هَرَقْت وهَرَحْت وهَبَرْت، وهذا قول أبي عمرو بن العلاء وأبي الحسن الأخفش وجماعة، واستحسنه أبو جعفر، وفيه نظرٌ من حيث إنه لم يثبت ذلك في همزة الاستفهام، لم يُسْمع منهم: هَتَضْرِبُ زيدًا بمعنى: أتضرب زيدًا، وإذا لم يثبت ذلك فكيف يُحمل هذا عليه، هذا معنى ما اعترض به الشيخ على هؤلاء الأئمة، وإذا ثَبَتَ إبدال الهمزة هاءً هانَ الأمر، ولا نظرَ إلى كونِها همزةَ استفهام ولا غَيرها.

وهذا -أعني كونَها همزةَ استفهام أُبدلت هاءً- ظاهرٌ على قراءة قنبل وورش؛ لأنهما لا يُدْخِلان ألفًا بين الهاء وهمزة "أنتم" لأنَّ: إدخالَ الألف إنما كان لاستثقال توالي همزتين، فلمَّا أُبْدِلت الهمزةُ هاءً زال الثقل لفظًا، فلم يُحْتج إلى ألفٍ فاصلة، وقد جاءَ إبدالُ همزة الاستفهام هاءً قال:

وأتَى صواحِبُها يَقُلْنَ: هذا الذي * مَنَحَ المودَة غيرَنا وجَفانا[3]

يريد: أهذا الذي، ويَضْعُفُ جَعْلُها على قراءتهما ها التي للتنبيه لأنه لم يُحْفظ حَذْفُ

(1) البيت من البسيط انظر ديوان زهير (81)، وهو من شواهد الكتاب (3/ 500)، الخزانة (5/ 451)، المقتضب (2/ 322)، الهمع (76/1)، الدرر (1/ 50)، القرطبي (38/2). تنسلك: تدخل.

(2) البيت من البسيط انظر ديوان النابغة (26)، الخزانة 2/ 478، ابن يعيش 8/ 113.

(3) البيت من الكامل نسبه بن منظور لجميل وليس في ديوانه، انظر اللسان (ذا) ابن يعيش 240/10، المغني (384)، الممتع (400).

ألفها، لا يقال: "هذا زيد" بحذفِ ألف "ها" كذا قيل، قلت: وقد حَذَفَها ابن عامر في ثلاثة مواضع، إلا أنه ضم الهاء الباقية بعد حذف الألف، فقرأ في الوصل: ﴿يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾[1] و﴿أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[2] في النور و﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [3] في الرحمن، لكن إما فَعَل ذلك إتباعًا للرسم لأنَّ الألف حُذِفَتْ في مرسوم مصحف الشام في هذه الثلاثة، وعلى الجملة فقد ثَبَت حَذْفُ ألف "ها" التي للتنبيه.

وأَمَّا مَنْ أثبت الألف بين الهاء وبين همزة "أنتم" فالظاهر أن "ها" للتنبيه، ويَضْعُفُ أَنْ تكونَ بدلًا من همزةِ الاستفهامِ لِما تقدَّم من أَنَّ الألف إنما تدخلُ لأجلِ الثقل، والثقل قد زال بإبدالِ الهمزة هاء. وقال بعضُهم: "الذي يقتضيه النظرُ أَنْ تكونَ "ها" في قراءة الكوفيين والبزي وابن ذكوان للتنبيه؛ لأنَّ الألفَ في قراءتِهم ثابتةٌ، وليس من مذهبهم أن يَفْصِلوا بين الهمزتين بألفٍ، وأن تكونَ في قراءة قنبل وورش مبدلةً من همزة؛ لأن قنبلًا يَقْرأ بهمزة بعد الهاء، ولو كانت "ها" للتنبيه لأتى بألف بعد الهاء، وإنما لم يُسَهِّل الهمزة كما سَهَّلها في "أأنذرتهم" ونحوِه لأن إبدال الأولى هاء أغناه عن ذلك، ولأن ورشًا فَعَل فيه ما فعل في "أأنذرتهم" ونحوه من تسهيلِ الهمزة وتَرْكِ إدخال الألف، وكأن الوجهَ في قراءتِه بالألف الحَمْلُ على البدلِ كالوجهِ الثاني في "أأنذرتهم" ونحوه.

ومَنْ عدا هؤلاء المذكورين –وهم أبو عمرو وقالون وهشام– يُحْتمل أَنْ تكونَ "ها" للتنبيه، وأَنْ تكونَ بدلًا من همزةِ الاستفهام، أمَّا الوجهُ الأول فلأن "ها" التنبيه دَخَلَتْ على "أنتم"، فحقق هشام الهمزة كما حَقَّقها في "هؤلاء" ونحوهن، وخفَّفها قالون وأبو عمرو لتوسُّطها بدخول حرف التنبيه عليها، وتخفيفُ الهمزة المتوسطة قوي، وأمّا الوجهُ الثاني فأَنْ تكونَ الهاءُ بدلًا من همزةِ الاستفهام لأنهم يَفْصِلون بين الهمزتين بألف، فيكونُ أبو عمرو

(1) سورة الزخرف: 49 ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ﴾.
(2) سورة النور: 31.
(3) سورة الرحمن: 31.

وقالون على أصلهما في إدخال الألف والتسهيل، وهشام على أصله في إدخال الألف والتحقيق، ولم يُقرأْ بالوجه الثاني وهو التسهيل؛ لأن إبدالَ الهمزة الأولى هاء مُغْنٍ عن ذلك.

وقال آخرون: "إنه يجوز أن تكون "ها" في قراءة الجميع مبدلةً من همزة، وأن تكون التي للتنبيه دخلت على "أنتم"، ذَكَرَ ذلك **أبو علي الفارسي** والمهدي ومكي في آخرين، فأمَّا احتمال هذين الوجهين في قراءة أبي عمرو وقالون عن نافع، وهشام عن ابن عامر فقد تقدَّم توجيهه وبيانه، وأمَّا احتمالُهما في قراءة غيرهم فأقول: أمَّا الكوفيون والبزي وابن ذكوان فقد تقدَّم توجيهُ كونِ "ها" عندهم للتنبيه، وأمَّا توجيهُ كونها بدلًا من الهمزة عندهم فأَنْ يكون الأصل: أأنتم فَفَصلوا بالألف على لغة من قال:

.... *... ... .. أأنت أَمْ أُمُّ سالِمِ[1]

ولم يَعْبَؤوا بإبدال الهمزة الأولى هاءً، لكون البدل فيها عارضًا، وهؤلاء وإنْ لم يكن من مذهبهم الفصلُ، ولكنهم جمعوا بين اللغتين. وأما توجيهُ كون "ها" بدلًا من الهمزة في قراءة قنبل وورش فقد تقدم، وأما توجيه كونِها للتنبيه في قراءتهما -وإنْ لم يكن فيها ألفٌ- فأن تكون الألفُ حُذفت لكثرة الاستعمال، وعلى قولِ مَنْ أبْدل كورش حُذِفَت إحدى الألفين لالتقاء السكانين.

وقال أبو شامة: "قلت: "الأَوْلى في هذه الكلمة على جميع القراءات فيها أن تكونَ "ها" للتنبيه، لأنَّا إنْ جعلناها بدلًا من همزة كانت تلك الهمزةُ همزةَ استفهام، و"ها أنتم" أينما جاءت في القرآن إنما جاءت للخبر لا للاستفهام، ولا مانع من ذلك إلا تسهيلُ مَنْ سَهَّل وحَذْفُ من حذف، أمَّا التسهيل، فقد سبق تشبيه بقوله: ﴿**لَأَعْنَتَكُمْ**﴾[2] وشبهِه، أمَّا الحذفُ فيقول: "ها" مثل: "أَما" كلاهما حرفُ تنبيه، وقد ثَبَتَ

(1) البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه (767)، شرح المفصل لابن يعيش (9/ 119)، أمالي ابن الشجري (1/ 321)، أمالي القالي (67/2)، الأزهية (211)، الدرر (1/ 147)، الإنصاف (283)، اللسان (جلل).

(2) سورة البقرة: 220 ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

جوازُ حذفِ ألف "أما" فكذا حَذْفُ ألف "ها" وعلى ذلك قولُهم: "أمَ واللهِ لأفعلن"، وقد حمل البصريون قولَهم: "هَلُمَّ" على أنَّ الأصلَ: "ها لمَّ" ثم حُذِفت ألفُ "ها" فكذا: ها أنتم". قلت: وهو كلامٌ حسن، إلا أنَّ قولَه: "إنَّ ها أنتم حيث جاءت كانت خبرًا لا استفهامًا" ممنوعٌ، بل يجوزُ ذلك ويجوزُ الاستفهام. انتهى.

وذكر الفراء أيضًا هنا بحثًا بالنسبة إلى القصر ولمد فقال: "مَنْ أثبتَ الألف في "ها" واعتقدها للتنبيه، وكانَ مِنْ مذهبه أن يَقْصُر في المنفصل فقياسُه هنا قَصْرُ الألف، حقق الهمزة أو سَهَّلها، وأمَّا مَنْ جعلها للتنبيه ومذهبهُ المدُّ في المنفصل أو جَعَلَ الهاءَ مبدلةً من همزة استفهام فقياسه أن يَمُدَّ، سواءً حقق الهمزة أو سَهَّلها". وأمَّا ورش فقد تقدَّم عنه وجهان: إبدالُ الهمزةِ من "أنتم" ألفًا وتسهيلُها بينَ بينَ، فإذا أَبْدل مدَّ، وإذا سَهَّل قَصَر. وهذا كافٍ فيما يتعلق بالقراءاتِ وتفريعاتِ مذاهب القرَّاء عليها، وقد تكلَّموا بأكثرَ من ذلك، ولكن ليس هذا موضعَه.

إذا عرفت جميع ما تقدم ففي إعراب هذه الآية أوجه، أحدها: أن "أنتم" مبتدأ و"هؤلاء" خبرُه، والجملةُ من قوله "حاججتم" جملةٌ مستأنفة مبينة للجملة الأولى، يعني: أنتم هؤلاء الأشخاص الحمقى، وبيانُ حماقِتكم وقلةِ عقولكم أنكم جادلتم فيما لكم به علم بما نَطَقَ به التوراة والإنجيل، فلِمَ تُحاجون فيما ليس لكم به علم؟ ذكر ذلك الزمخشري.[1]

الثاني: أن يكونَ "أنتم هؤلاء" مبتدأً وخبرًا، والجملةُ من "حاجَجْتم" في محلِّ نصبٍ على الحال. يَدُلُّ على ذلك تصريحُ العرب بإبقاء الحالِ موقعها في قولِهم: "ها أنا ذا قائمًا"، ثم هذه الحالُ عندهم من الأحوالِ اللازمةِ التي لا يَسْتَغْنِي الكلامُ عنها، الثالث: أَنْ يكونَ "أنتم هؤلاء على ما تقدم أيضًا، ولكن "هؤلاء" هنا موصولٌ لا يَتمُّ إلا بصفةٍ وعائدٍ، وهما الجملةُ مِنْ قوله: "حاجَجْتُم" ذَكَره الزمخشري، وهذا إنما يتجه عند الكوفيين، تقديرُه: ها أنتم الذين حاجَجْتُم، الرابع: أن يكونَ "أنتم" مبتدأ، و"حاججتم" خبرَه، و"هؤلاء" منادى،

(1) الدر المصون: 128/2، 129.

وهذا إنما يتجه عند الكوفيين أيضًا، لأنَّ حرف النداء لا يُحْذَفُ من أسماء الإشارة، وأجازه الكوفيون وأنشدوا:

إنَّ الأُولى وُصِفوا قومي لهم فبِهِمْ * هذا اعتصِمْ تَلْقَ مَنْ عاداكَ مَخذولا[1]

يريد: يا هذا اعتصم، وقول الآخر:

لا يَغُرَّنْكُمُ أولاءِ من القومِ * جُنوحٌ للسِّلْمِ فَهْو خِداعُ[2]

يريد: يا أولاء. الخامس: أَنْ يكونَ "هؤلاء" منصوبًا على الاختصاص بإضمار فعل، و"أنتم" مبتدأً و"حاجَجْتم" خبرَه، وجملةُ الاختصاصِ معترضةٌ، السادس: أن يكونَ على حَذْفِ مضافٍ تقديرُه: ها أنتم مثل هؤلاء، وتكونُ الجملةُ بعدَها مُبَيِّنَةً لوجهِ التشبيه أَوْ حالًا، السابع: أن يكون "أنتم" خبرًا مقدمًا، و"هؤلاء" مبتدأ مؤخرًا، وهذه الأوجه السبعة قد تقدم ذِكرُها، وذِكْرُ مَنْ نُسِبت إليه والردُّ على بعضِ القائلين ببعضِها بما يُغْني عن إعادتِه في سورة البقرة عند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ﴾، وإنما أعدْتُه تَذْكِرَةً به فعليك بالالتفات إليه).[3]

توجيه قوله تعالى: ﴿وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ﴾:

قال صاحب (الدر المصون): (قوله: ﴿وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ﴾[4] جملةٌ مستأنفة، ولذلك لم يَنْتَصِبْ بإضمار أَنْ في جواب الاستفهام، وقد أجاز الزجاج من البصريين، وقد مَنَع ذلك أبو علي الفارسي وأَنْكره، وقال: "الاستفهامُ واقعٌ على اللَّبْسِ فَحَسْب، وأما "تكتمُون" فخبرٌ حتم لا يجوز فيه إلا الرفعُ"، يعني أنه ليس معطوفًا على "تَلْبِسون" بل هو استئناف، خَبَّر عنهم أنهم يكتمون الحق مع علمهم أنه حق. ونقل ابو محمد بن عطية عن **أبي عليّ** أنه قال أيضًا: "الصرف ههنا يَقْبُح، وكذلك إضمارُ "أَنْ"، لأن "يكتمون" معطوف على

(1) البيت من البسيط لرجل من طيء وهو من شواهد البحر (290/1)، الأشموني (3/ 136).
(2) البيت من الخفيف، وهو من شواهد البحر 486/2 وانظر الدر المصون 2/ 130.
(3) الدر المصون: 126/2: 130.
(4) آل عمران: 71.

موجب مقدر وليس بمستفهم عنه، وإنما استَفْهم عن السبب في اللبس، واللَّبْس موجب، فليست الآيةُ بمنزلةِ قولهم: "لا تأكلِ السمكَ وتَشْرَب اللبن" [1] وبمنزلةِ قولك: "أتقومُ فأقومَ" والعطفُ على الموجب المقرَّر قبيح متى نُصِب، إلا في ضرورةِ شعر كما رُوِي:

.... * وأَلْحَقُ بالحجازِ فاستريحا[2]

وقد قال سيبويه في قولك: "أَسِرْتَ حتى تَدخُلَها؟" لا يجوز إلا النصبُ في "تدخل" لأن السير مُسْتَفْهَمٌ عنه غيرُ موجَبٍ"، وإذا قلنا: "أيُّهم سار حتى يدخُلها؟ رَفَعْتَ لأن السيرَ موجب والاستفهامُ إنما وقع عن غيره".

قال الشيخ: وظاهرُ هذا النقلِ عنه معارضتُه لِما نُقل عنه قبله، لأنَّ ما قبلَه فيه أنَّ الاستفهامَ وَقَعَ عن اللَّبْسِ فحسب، وأمَّا "يكتُمون" فخبر حتم لا يجوزُ فيه إلا الرفع، وفيما نقله ابن عطية أنَّ "يكتمون" معطوفٌ على موجبٍ مقدَّرٍ وليس بمستفهم عنه، فيدُلُّ العطف على اشتراكهما في الاستفهامِ عن سبب اللَّبْس وسبب الكتم الموجبين، وفَرْقٌ بين هذا المعنى وبين أن يكون "يكتمون" إخبارًا مَحْضًا لم يشترك مع اللَّبْس في السؤال عن السبب، وهذا الذي ذهبَ إليه أبو عليّ من أنَّ الاستفهامَ إذا تَضَمَّن وقوعَ الفعلِ لا ينتصب الفعلُ بإضمار "أَنْ" في جوابه تبعه في ذلك جمال الدين بن مالك، فقال في "تسهيلِه": "أو لاستفهامٍ لا يتضمَّنُ وقوعَ الفعل" فإنْ تضمَّن وقوعَ الفعل امتنع النصبُ عندَه نحو: "لِمَ ضربْتَ زيدًا فيجاريك" لأنَّ الضربَ قد وقع، ولم يَشْتَرط غيرُهما من النحويين ذلك، بل إذا تعذَّر سَبْكُ المصدرِ مما قبله: إمَّا لعدم تقدُّمِ فعلٍ، وإمَّا لاستحالةِ سَبْكِ المصدرِ المرادِ به الاستقبالُ لأجلِ مُضِيِّ الفعل فإنما يُقَدَّر مصدرٌ مُقَدَّرٌ استقبالُه بما يَدُلُّ

(1) لا تأكل السمك وتشرب اللبن؛ الفعل تشرب فيه ثلاثة أوجه الجزم: عطفًا على تأكل، والمعنى هنا هو: النهي عن كل منهما، الرفع على الاستئناف ومعناه: النهي عن أكل السمك والسماح بشرب اللبن، النصب والمعنى هنا هو: النهي عن الجمع بينهما، والواو هنا هي واو المعية، والفعل منصوب بها على رأي الكوفيين أو بتقدير أن على رأي البصريين.

(2) البيت من الوافر للمغيرة بن حناء، وهو من شواهد الكتاب (3/ 39)، شرح المفصل لابن يعيش (279/1)، المحتسب (197/1) الهمع (77/1)، الخزانة (600/3)، الدرر (51/1).

عليه المعنى، فإذا قلت: لِمَ ضربْتَ زيدًا [فأضربك] فالتقديرُ: ليكنْ منك إعلامٌ بضرب زيد فمجازاةٌ منا. وأمَّا ما رَدَّ به أبو علي الفارسي على الزجاج والفراء فليس بلازم؛ لأنه قد منع أن يُراد بالفعل المضيُّ، إذ ليس نصًا في ذلك، إذ قد يمكن الاستقبال لتحقُّق صدورِهِ لا سيِّما على الشخصِ الذي صَدَرَ منه أمثالُ ذلك، وعلى تقدير تحقُّق المِضِيّ فلا يَلْزَمُ الزجاجَ أيضًا؛ لأنه كما تقدَّم: إذا لم يمكن سبك مصدرٌ مستقبلٌ من الجملةِ الاستفهاميةِ سَبَكْناه مِنْ لازِمها، ويَدُلُّ على إلغاء هذا الشرطِ والتأويلِ بما ذكرناه ما حكاه ابن كيسان مِنْ نصب المضارع بعد فعلٍ ماض محققِ الوقوعِ مستفهم عنه نحون: أين ذهب زيد فنتبعَه؟ ومن أبوك فنكرمَه؟ وكم مالُك فنعرفَه؟ كلُّ ذلك متأوَّلٌ بما ذكرت من انسباك المصدرِ المستقبلِ من لازمِ الجملِ المتقدمة فإنَّ التقدير: ليكنْ منك إعلامٌ بذهابِ زيد فاتِّباعٌ منا، وليكن منك إعلامٌ بأبيك فإكرامُ له منا، وليكن منك تعريفٌ بقَدْرِ مالك فمعرفةٌ منا"، وهذا البحث الطويل على تقدير شيء لم يقع، فإنه لم يُقرأ لا في الشاذ ولا في غيرِه إلا ثابت النون، ولكن للعلماء غرضٌ في تطويل البحث تنقيحًا للذهب.

ووراءَ هذا قراءةٌ مُشْكلةَ رَوَوها عن عبيد بن عمير وهي "لِمَ تَلْبِسوا وتكتُموا" بحذف النون من الفعلين، وهي قراءةٌ لا تبعد عن الغلط البَحْت، كأنه تَوَهَّمَ أنَّ "لِمَ" هي "لم" الجازمة فَجَزَمَ بها، وقد نقل المفسرون عن بعض النحاة هنا أنهم يَجْزِمون بـ"لِمَ" حملًا على لَمْ، نقل ذلك السجاوندي وغيرُه عنهم، ولا أظنُّ نحويًا يقول ذلك البتة، كيف يقول في جارٍ ومجرورٍ إنه يجزم!! هذا ما لا يتَفَوَّه به البتة ولا يَطيق سماعَه، فإن يَثْبُتْ هذا قراءةً، ولا بد فليكُنْ مِمَّا حُذِفَ فيه نون الرفع تخفيفًا؛ حيث لا مقتضى لحَذْفِها، ومن ذلك قِراءةُ بعضهم: ﴿قَالُواْ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا﴾ [1] تشديدِ الظاءِ، والأصلُ: تتظاهران، فَأَدْغَمَ التاءَ في الظاء وحَذَفَ النون تخفيفًا، وفي الحديث: "والذي نفسي بيده لا تَدخُلوا الجنةَ حتى تؤمنوا، ولا تُؤمِنوا حتى

(1) سورة القصص: 48 ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا لَوْلَا أُوتِيَ مِثْلَ مَا أُوتِيَ مُوسَى أَوَلَمْ يَكْفُرُوا بِمَا أُوتِيَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا وَقَالُوا إِنَّا بِكُلٍّ كَافِرُونَ﴾.

تَحابُّوا" يريد عليه السلام: لا تخلون ولا تؤمنون؛ لاستحالة النهي معنى، وقال الشاعر:

أَبِيتُ أَسْرِي وتبيتِي تَدْلُكِي * وجَهكِ بالعنبرِ والمِسْكِ الذَّكي[1]

يريد: تبيتين وتدلكين، ومثلُه قولُ أبي طالب:

فإن يَكُ قومٌ سَرَّهُمْ ما صَنَعْتُمُ * سَتَحْتَلِبُوها لاقِحًا غيرَ باهِلِ[2]

يريد: فستحتلبونها، ولا يجوزُ أن يُتَوَهَّم في هذا البيت أن يكونَ حَذَفَ النونَ لأجلِ جواب الشرط؛ لأنَّ الفاءَ مرادةٌ وجوبًا، لعدمِ صلاحية "ستحتلبوهَا" جوابًا لاقترانِهِ بحرف التنفيس). [3]

توجيه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [4]:

قال صاحب (الدر): (قوله تعالى: ﴿**إِلَّا لِمَن تَبِعَ**﴾: في هذه اللام وجهان، أحدهما: أنها زائدةٌ مؤكدةٌ، كهي في قوله تعالى: ﴿**رَدِفَ لَكُم**﴾ [5] أي: رَدِفَكم، وقول الآخر:

لَمَّا أَنْ تواقَفْنَا قليلًا * أَنَخْنا للكلاكِلِ فارتَمَيْنَا[6]

قول الآخر:

ما كنتُ أخدَعُ للخيلِ بخُلَّةٍ * حتى يكونَ لِيَ الخليلُ خَدُوعا [7]

أي: أَنَخْنَا الكلاكل، وأَخْدَعُ الخليلَ، ومثلُه:

---

(1) البيت من الرجز في المحتسب 2/ 22، الخصائص 388/1، الهمع 51/1، الدرر27/1، رصف المباني(361)، الخزانة 339/8، التصريح 111/1، اللسان (دلك)

(2) البيت من الطويل في البحر المحيط (492/2)، شرح الكافية الشافية (1/ 211)والشاهد قوله "ستحتلبوها" حيث حذف الفاء والنون للضرورة.

(3) الدر المصون: 132/2، 133.

(4) آل عمران 73.

(5) سورة النمل: 72 ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾.

(6) البيت من الوافر انظر المقرب (115/1)، رصف المباني (116).

(7) البيت من الكامل انظر البحر المحيط 494/2.

يَذُمُّونَ للدنيا هوم يَرْضِعُونَها * أَفاويقَ حتى ما يَدِرُّ لها ثَعْلُ[1]

يريد: يَذُمُّون الدنيا، ويروي "بالدنيا" بالباء، وأظن البيت: "يَذُمُّونَ لِي الدنيا" فاشتَبَه اللفظُ على السامعِ، وكذا رأيتُه في بعضِ التفاسيرِ، وهذا ليس بقويٍ.

والثاني: أنَّ "أَمِنَ" ضُمِّنَ معنى أَقَرَّ واعترَفَ، فَعُدِّي باللام أي: ولا تُقِرُّوا ولا تَعْتَرِفوا إلا لِمَنْ تَبِعَ دينكم، ونحوُه: ﴿ فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ ﴾ [2] ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا ﴾ [3]. وقال أبو علي: "وقد تعدَّى "آمَن" باللام في قولِهِ: ﴿ فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ ﴾ ﴿ ءَامَنتُمْ لَهُۥ ﴾ [4] ﴿يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [5] فذَكَرَ أنه يتعدَّى بها من غيرِ تضمين./ والصوابُ ما قَدَّمْتُه من التضمينِ، وقد حَقَّقْتُ هذا أولَ البقرة.[6]

وهذا استثناءٌ مفرغ، وقال أبو البقاء: "إلاَّ لِمَنْ تَبع" فيه وجهان، أحدُهما: أنه استثناءٌ مِمَّا قبلَه، والتدقيقُ: لا تُقِرُّوا إلا لِمَنْ تَبع" فعلى هذا اللامُ غيرُ زائدةٍ، ويجوزُ أَنْ تكونَ زائدةً، ويكون محمولًا على المعنى أي: اجْحَدُوا كلَّ أحدٍ مَنْ تَبِعَ، والثاني: أنَّ النيةَ به التأخيرُ والتقديرُ: ولا تُصَدِّقوا أنْ يؤتَى أحَدٌ مثلَ ما أُتيتم إلا مَنْ تَبع دينَكم، فاللامُ على هذا زائدَةٌ، و"مَنْ" في موضِعِ نصبٍ على الاستثناء من "أحد".

وقال الفارسي: "الإيمانُ لا يتعدَّى إلى مفعولين فلا يتعلَّقُ أيضًا بجارَّيْن، وقد تُعَلَّق بالجارّ المحذوفِ مِنْ قولِهِ: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ ﴾ فلا يتعلَّقُ باللامِ في قوله: ﴿لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ ﴾ إلا أَنْ يُحمل الإيمانُ على معناه، فيتعدَّى إلى مفعولين، ويكونُ المعنى: "ولا تُقِرُّوا بأَنْ يُؤْتَى أحدٌ مثلَ ما أُتيتم إلا لمِنْ تَبِعَ دينكم كما تقولُ: أَقْرَرْتُ لزيدٍ بألف، فتكونُ اللامُ متعلقةً بالمعنى،

(1) البيت من الطويل لعبد الله بن همام السلولي نظر اللسان (رضع)، إصلاح المنطق (213).

(2) سورة يونس: 83 ﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِنْ قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَنْ يَفْتِنَهُمْ وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الْمُسْرِفِينَ﴾.

(3) سورة يوسف: 17.

(4) سورة طه: 71، الشعراء: 49.

(5) سورة التوبة: 61.

(6) الدر المصون: 17/1.

ولا تكونُ زائدةً على حدِّ ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [1]. قلت: فهذا تصريحٌ من **أبي علي** بأنه ضُمِّنَ آمَنَ معنى أَقَرَّ).[2]

قال صاحب (الدر): (واختلفوا في الجملةِ مِنْ قولِهِ: "ولا تُؤْمِنُوا" هل هي مِنْ مقولِ الطائفة أم من مقول الله تعالى، على معنى أن الله تعالى خاطب به المؤمنين تثبيتًا لقلوبِهم وتسكينًا لجَأشهم؛ لئلا يَشُكُّوا عند تَلَبُّس اليهود عليهم وتزويرهم؟ وقد نَقَلَ ابنُ عطية الإجماعَ من أهلِ التأويل على أنه من مقول الطائفة، وليس بسديدٍ لما نَقَلَهُ الناسُ من الخلاف.

و"أحد" يجوزُ أَنْ يكونَ في الآية الكريمة من الأسماء الملازمة للنفي وألاَّ يكون، بل يكون بمعنى واحد. وقد تقدَّم الفرق بينهما بأن الملازم للنفي همزتُهُ أصلية، والذي لا يلازم النفي همزته بدل من واو، فعلى جَعْلِهِ ملازمًا للنفي يظهر عَوْدُ الضمير عليه جمعًا اعتبارًا بمعناه، لأنَّ المراد به العموم، وعليه قوله: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ [3] جَمَعَ الخَبَرَ لما كان "أحد" في معنى الجميع، وعلى جَعْلِهِ غيرَ الملازم للنفي يكونُ جَمْعُ الضمير في "يُحاجُّوكُم" باعتبارِ الرسول عليه السلام وأتباعِهِ. وبعضُ الأوجهِ المتقدمة يَصِحُّ أَنْ يُجعل فيها "أحد" المذكورُ الملازمُ للنفي، وذلك إذا كان الكلامُ على معنى الجَحْدِ، وإذا كان الكلام على معنى الثبوت كما مَرَّ في بعض الوجوه فيمتنعُ جَعْلُه الملازمَ للنفي، والأمر واضحٌ مِمَّا تقدَّم.

وقرأ ابن كثير: "أأن يؤتى" بهمزة استفهام وهو على قاعدتِهِ في كونه يُسَهِّل الثانية بينَ بينَ من غير مدٍّ بينهما. وخُرِّجَتْ هذه القراءةُ على أوجه، أحدها: أن يكون "أن يُؤتى" على حَذْفِ حرف الجر وهو لام العلة والمعَلَّلُ محذوف، تقديره: أَلأنْ يؤتى أحدُ مثل ما أوتيتم قلتم ذلك ودَبَّرتموه، وقد قَدَّمَتْ تحقيقَ هذا فحينئذٍ يَسُوغُ في محلِّ "أَنْ" الوجهان:

(1) سورة يوسف 43.
(2) الدر المصون: 135/2.
(3) سورة الحاقة: 47 .

أعني النصبَ مذهبَ سيبويه، والجرَّ مذهبَ الخليل.

الثاني: أَنَّ "أَنْ يُؤتَى" في محلِّ رفع بالابتداءِ والخبر محذوف تقديره: أأن يؤتى أحد يا معشر اليهود مثلَ ما أوتيتم من الكتاب والعلم تُصَدِّقون به أو تعترفون به أو تَذْكُرونه لغيركم أو تُشيعونه في الناس ونحوُ ذلك مِمَّا يَحْسُن تقديرُه، وهذا على قولِ مَنْ يقول: "أزيد ضربته" وهو وجه مرجوح، كذا قَدَّرَهُ الواحدي تَبَعًا للفارسي، وأحسنُ من هذا التقدير لأنه الأصل: أإتيان أحدٍ مثلَ ما أُوتيتم ممكنٌ أو مُصَدَّقٌ به.

الثالث: أن يكونَ منصوبًا بفعلٍ مقدر يفسِّره هذا الفعلُ المضمرُ، وتكونُ المسألةُ من بابِ الاشتغالِ والتقدير: أَتَذْكُرون أَنْ يُؤْتَى أحد تذكرونه، فتذكرونه مفسِّرٌ لتذكرون الأول على حَدِّ: "أزيدًا ضربته" ثم حُذِفَ الفعلُ الأخير المفسِّر لدلالةِ الكلام عليه، وكأنه منطوقٌ به، ولكونِهِ في قوة المنطوق به صَحَّ له أن يفسِّر مضمرًا، وهذه المسألةُ منصوص عليها. وهذا أرجحٌ من الوجه قبله، لأنه مثلُ: أزيدًا ضربته، وهو راجحٌ لأجلِ الطالب للفعل، ومثلُ حَذْفِ هذا الفعلِ المقدَّرِ لدلالة ما قبلَ الاستفهامِ عليه حَذْفُ الفعل في قوله: ﴿ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ ﴾ [1] قيل: تقديره: الآن آمنت ورَجَعْتَ وتُبْتَ ونحو ذلك.

قال الواحدي: "فإنْ قيل: كيف وُجِدَ دخولَ "أحد" في هذه القراءةِ وقد انقطَع من النفي والاستفهام، وإذا انقطع الكلامُ إيجابًا وتقريرًا فلا يجوز دُخولُ "أحد"؟ قيل: يجوزُ أَنْ يكونَ "أحد" في هذا الموضع "أحدًا" الذي في نحو: أحد وعشرين وهذا يقع في الإيجاب، ألا ترى أنه بمعنى واحد. وقال أبو العباس: "إن أحدًا ووحَدًا وواحدًا بمعنى".

وقوله: "أو يُحاجُّوكم" "أو" في هذه القراءةِ بمعنى حتى، ومعنى الكلام: أأن يُؤتى أحد مثل ما أوتيتم تذكرونه لغيركم حتى يحاجُّكم عند ربكم. قال الفراء: "ومثلُه في الكلام: تَعَلَّقْ به أو يُعْطِيَكَ حقلك، ومثلُه قولُ امرئ القيس:

(1) سورة يونس: 91.

فَقُلْتُ له: لاَ تَبْكِ عَيْنُكَ إنما * نحاوِلُ مُلْكًا أو نموتَ فَنُعْذَرَا[1]

أي: حتى، ومِنْ هذا قولُه تعالى: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [2] قال: "فهذا وجه، وأجودُ منه أن تجعلَه عطفًا على الاستفهام، والمعنى: أأن يؤتى أحدٌ مثلَ ما أوتيتم أو يُحاجَّكم أحدٌ عند الله تُصَدِّقونه وهذا كله معنى قول **الفارسي**، ويجوز أن يكون "أن يؤتى أحد: منصوبًا بفعل مقدر لا على سبيل التفسير، بل لمجرد الدلالة المعنوية تقديرُه: أتذكرون أو أَتَشِيعونَ أَنْ يُؤْتَى أحدٌ، ذكره الفارسي أيضًا، وهذا هو الوجهُ الرابع.

الخامس: أَنْ يكونَ "أَنْ يؤتى" في قراءته مفعولًا من أجله على أن يكون داخلًا تحت القول لا من قولِ الطائفة. وهو أظهرُ مِنْ جَعْلِهِ من قول الطائفة.

وقد ضَعَّف الفارسي قراءةَ ابن كثير فقال: "وهذا موضِعٌ ينبغي أن تُرَجَّح فيه قراءةُ غير ابن كثير على قراءة ابن كثير؛ لأنَّ الأسماءَ المفردة ليس بمستمرٍ فيها أن تَدُلَّ على الكثرة"، وقرأ الأعمش وشعيب بن أبي حمزة: "إنْ يؤتى" بكسر الهمزة، وخَرَّجها الزمخشري على أنها: "إنْ" النافية فقال: "على إن النافية، وهو متصل بكلام أهل الكتاب أي: ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم وقولوا لهم: ما يُؤْتَى أحدٌ مثلَ ما أوتيتم حتى يُحاجُّوكم عند ربكم، يعني لا يُؤْتَوْن مثلَه فلا يُحاجُّونكم".

وقال ابن عطية: "وهذه القراءةُ تحتمل أن يكونَ الكلامُ خطابًا من الطائفةِ القائلة، ويكونُ قولُها "أو يحاجُّوكم" بمعنى: أو فليحاجُّوكم وهذا على التصميمِ على أنه لا يؤتى أحدٌ مثلَ ما أوتي، أو تكون بمعنى: إلاَّ أَنْ يُحاجُّوكم، وهذا على تجويز أَنْ يؤتى أحدٌ مثلَ ما أوتي، أحدٌ ذلك إذا قامت الحجة له" فقد ظَهَرَ على ما ذَكَرَ ابن عطية أنه يجوزُ في "أو" في هذه القراءةِ أن تكونَ على بابِها مِنْ كونِها للتخيير والتنويع، وأَنْ تكونَ بمعنى "إلاَّ"، إلاَّ أنَّ فيه حَذْفَ حرفِ الجزم وإبقاءَ عمله، وهو لا يجوز، وعلى قولِ غيره تكونُ بمعنى حتى.

(1) البيت من الطويل انظر: ديوانه (66)، الخصائص 1/ 63، رصف المباني (133)، ابن يعيش 22/7.
(2) سورة آل عمران: 128.

وقرأ الحسن: "أَنْ يُؤْتى أحدٌ" على بناءِ الفعل للفاعل. ولَمَّا نقل هذه القراءةَ بعضُهم لم يتعرَّض لـ"ان" بفتحٍ ولا كسرٍ كأبي البقاء، وتعرَّض لها بعضُهم فقيَّدها بكسرِ "إنْ" وفسَّرها بـ"إنْ" النافية، والظاهر في معناه أن إنعام الله لا يشبهه إنعام أحد من خلقه، وهي خطابٌ من النبي صلى الله عليه وسلم لأمته، والمفعولُ محذوف تقديره: نْ يؤتي أحدٌ أحدًا مثلَ ما أوتيتم، فحُذِفَ المفعولُ الأولُ وهو "أحدًا" لدلالة المعنى عليه، وأُبْقِيَ الثاني. وهذا الواحدي: "وهذه الآية من مشكلات القرآن وأصعبهِ تفسيرًا، ولقد تدبَّرْتُ أقوال أهل التفسير والمعاني في هذه الآية، فلم أَجِدْ قولًا يَطَّرِدُ في هذه الآية من أولِها إلى آخِرها مع بيان المعنى وصحة النظم) [1]

الاستشهاد بقوله تعالى: ﴿مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ ﴾ [2]:

قال الفارسي: وكما أبدلت الياء من الألف كذلك أبدلت الألف منها في حاحيت وعاعيت حيث أريد إزالة التضعيف فيه كما أزيل من نظيره من الواو وهو ضوضيت وقوقيت وهذا مذهب أيضا وفي التنزيل: ﴿ **مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ** ﴾ وفيه ﴿ **فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا** ﴾ [3] [4]

(1) الدر المصون: 138/2، 139.

(2) آل عمران 75 ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾.

(3) الفرقان 5.

(4) العسكريات ص82. وقد قال الفارسي في العضديات ص18: 20. في هذه المسألة: مسألة: إبدال الياء من الحرف الثالث في التظني ونحوها: التظني تفعل من الظن، وكان القياس أن يقول: تظنن، مثل التشدد إلا أن النون أبدلت منها الياء كراهية لاجتماع الأمثلة فقيل التظني ومثل ذلك في البدل قول العجاج تقضي البازي إذا البازي كسر.
الأصل فيه التقضض لأنه تفعل من الانقضاض فأبدلت من الضاد الثالثة الياء كما أبدلت منها في التظني ومثل هذا في البدل قوله عز وجل: ﴿فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ الفرقان (5).
وإنما هي تمل كما قال تباركت أسماؤه: ﴿فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾ البقرة 282 فصححت اللامان وأبلت من الأخرى الياء في أمليت وليس هذا من قوله عز وجل: ﴿وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ﴾ (183) الأعراف والقلم 45.
فإن أملي ها هنا أفعل من الملا الذي هو الاتساع ومن الملاءة ومما أبدل من المضاعف في هذا النحو قوله: فآليت لا أملاه حتى يملني إنما هو أمله فأبدل من اللام الثانية الألف ومثل ذلك (لا وربيك لا أفعل ذاك يريد ولا وربك فأبدل من الباء الثانية الياء حكاه أحمد بن يحيى.

توجيه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾:

قال صاحب (الدر): (قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾ [1]: قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة بنصب "يأمركم" والباقون بالرفع، وأبو عمرو على أصلِهِ من جواز تسكين الراء والاختلاسِ، وهي قراءة واضحة سهلة التخريج والمعنى، وذلك أنها على القطع والاستئناف، أخبر تعالى بأن ذلك الأمرَ لا يقع. والفاعل فيه احتمالان، أحدهما: هو ضميرُ الله تعالى، والثاني هو ضميرُ "بَشَر" الموصوف بما تقدَّم، والمعنى على عَوْدِهِ على "بَشَر" أنه لا يقع مِنْ بشر موصوفٍ بما وُصِف به أَنْ يَجْعَلَ نفسَه ربًّا فيُعْبَدَ، ولا يأمر أيضًا أن تُعْبَدَ الملائكة والأنبياءُ من دون الله، فانتقى أن يدعوَ الناس إلى عبادة نفسه وإلى عبادة غيره، ولامعنى على عَوْده على الله تعالى أنه أخبر أنه لم يأمر بذلك فانتفى أمر الله وأمر أنبيائه بعبادةِ غيره تعالى.

وأمَّا قراءةُ النصبِ ففيها [أوجه،] أحدُهما: قول أبي علي وغيره، وهو أن يكونَ المعنى: ولا له أن يأمرَكم، فقدَّروا "أَنْ" تُضْمر بعد "لا" وتكون "لا" مؤَكِّدةً لمعنى النفي السابق كما تقول: "ما كان من زيد إتيانٌ ولا قيام" وأنت تريدُ انتفاءَ كلِّ واحدٍ منهما عن زيد، فلا للتوكيد لمعنى النفي السابق، وبقي معنى الكلام: ما كانَ من زيدٍ إتيانٌ ولا منه قيام.

الثاني: أن يكونَ نصبُه لنسقِهِ على "يُؤْتِيَه" قال سيبويه: "والمعنى: وما كان لبشرٍ أن يأمركم أن تتخذوا الملائكة". قال الواحدي: "ويُقَوِّي هذا الوجه ما ذكرنا أن اليهود قالت للنبي صلى الله عليه وسلم: أتريد يا محمد أن نتَّخذك ربًّا فَنَزَلَت".

الثالث: أن يكونَ معطوفًا على "يقول" في قراءة العامة قال الطبري. قال ابن عطية: "وهذا خطأٌ لا يلتئم به المعنى" ولم يبينْ أبو محمد وجهَ الخطأ ولا عدم التئام المعنى. قال الشيخ: "وجهة الخطأ أنه إذا كان معطوفًا على "يقول" وجَعَل "لا" للنفي على سبيل

(1) سورة آل عمران: 80

التأسيس لا على سبيل التأكيد فلا يمكن أن يقدِّر الناصَب وهو "أنْ" إلا قبل "لا" النافية، وإذا قَدَّرها قبلها انسبك منها ومن الفعل المنفي بـ"لا" مصدر منفيٌّ، فيصير المعنى: ما كان لبشرٍ موصوفٍ بما وُصف به انتفاءُ أمره باتخاذ الملائكة والنبيين أربابًا، وإذا لم يكن له انتفاءُ الأمر بذلك كان له ثبوت الأمر بذلك، وهو خطأٌ بيِّن.

أمَّا إذا جَعَل "لا: لتأكيد النفي لا لتأسيسه فلا يلزم خطأ ولا عدم التئام المعنى، وذلك أنه يصير النفي منسحبًا على المصدرين المقَدَّرِ ثبوتُهما فينتفي قولُه ﴿كُونُواْ عِبَادًا لِّي﴾ [1] وينتفي أيضًا أمرُه باتخاذ الملائكة والنبيين أربابًا، ويوضِّح هذا المعنى وضعُ "غير" موضعَ "لا" فإذا قلت: "ما لزيد فقهُ ولا نحوٌ" كانت "لا" لتأكيد النفي وانتفى عنه الوصفان، ولو جعلت "لا: لتأسيس النفي كانت بمعنى غير، فيصير المعنى انتفاء الفقه عن وثبوتَ النحو له، إذ لو قلت: "ما لزيد فقه وغيرُ نحو" كانَ في ذلك إثبات النحو له، كأنك قلت: ما له غيرُ نحو، ألا ترى أنك إذا قلت: "جئتُ بلا زادٍ" كان المعنى جئت بغير زادٍ، وإذا قالت: "ما جئت بغير زادٍ" معناه أنك جِئت بزاد، لأنَّ "لا" هنا لتأسيس النفي، فإطلاق ابن عطية الخطأ وعدمَ التئام المعنى إنما يكون على أحد التقديرين، وهو أن تكون "لا" لتأسيس النفي لا لتأكيده، وأن يكون من عطف المنفي بلا على المثبت الداخل عليه النفيُّ نحو: ما أريد أن تجهل وأن لا تتعلم تريد: ما أريدُ أَنْ لا تتعلم" انتهى.) [2]

توجيه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓاْ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُواْ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾ [3]:

(1) سورة آل عمران: 79 ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾.

(2) الدر المصون: 2 /149، 150.

(3) سورة آل عمران81.

قال صاحب (الدر): (قوله: ﴿لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم﴾ العامةُ: "لَما" بفتح اللام وتخفيف الميم، وحمزةُ وحده على كسر اللام، وسعيد بن جبير والحسن: لَمَّا بالفتح والتشديد.

فأمَّا قراءة العامة ففيها خمسة أوجه: أحدُها: أن تكون "ما" موصولةً بمعنى الذي وهي مفعولةٌ بفعل محذوف، وذلك الفعلُ هو جوابُ القسم، والتقدير: والله لَتُبَلِّغُنَّ ما آتيناكم من كتابٍ، قال هذا القائل: لأنَّ لام القسم إنما تقع على الفعل، فلما دَلَّت هذه اللامُ على الفعل حُذِف، ثم قال تعالى: "ثم جاءكم رسول وهو محمد ﷺ" قال: "وعلى هذا التقدير يستقيم النظم"، قلت: "وهذا الوجه لا ينبغي أن يجوزَ البتة، إذ يمتنع أن تقولَ في نظيرِه من الكلام: "واللهِ لزيدًا" تريد: والله لتضرِبَنَّ زيدًا.

الوجه الثاني: –وهو **قول أبي عليّ** وغيره– أن تكونَ اللامُ في "لَما" جوابَ قوله: ﴿مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [1] لأنه جارٍ مَجْرَى القسم، فهي لامُ الابتداء المتَلَقَّى بها القسمُ، و"ما" مبتدأةٌ موصولة و"آتيناكم" صلتُها، والعائد محذوف تقديره: آتيناكموه، فَحُذِفَ لاستكمال شروطه، و"من كتاب" حال: إمَّا من الموصول وإمَّا من عائده، وقوله: ﴿ثُمَّ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ﴾ [2] عطفٌ على الصلة، وحينئذ فلا بُدَّ من رابطٍ يربطُ هذه الجملةَ بما قبلَها فإنَّ المعطوفَ على الصلة صلةٌ، واختلفوا في ذلك: فذهب بعضهم إلى أنه محذوفٌ تقديره: "ثم جاءكم رسول به" فَحُذِف "به" لطول الكلام ولدلالة المعنى عليه، وهذا لا يجوزُ؛ لأنه متى جُرَّ العائدُ لم يُحْذَفْ إلا بشروطٍ تقدَّمت، وهي مفقودةٌ هنا، وزعم هؤلاء أن هذا مذهب سيبويه، وفيه ما قد عرفته، ومنهم مَنْ قال: الربطُ حصل هنا بالظاهر، لأن هذا الظاهر وهو قوله: "لِما معكم" صادقٌ على قوله: "لِما آتيناكم" فهو نظير: "أبو سعيد الذي رَوَيْتُ عن الخِدْريّ، والحَجَّاج الذي رأيتُ ابنُ يوسف"، وقال:

(1) سورة آل عمران: 80.
(2) سورة آل عمران: 81.

فيا رَبَّ ليلى أَنْتَ في كلِّ موطن * وأنت الذي في رحمةِ اللهِ أَطْمَعُ [1]

يريدون: عنه ورأيته وفي رحمته، وقد وَقَع ذلك في المبتدأ والخبر نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ [2] وهذا رأي أبي الحسن وتقدّم فيه بحث. ومنهم مَنْ قال: إنَّ العائدَ يكون ضميرَ الاستقرارِ العامل في "مع"، و"لتؤمِنُنَّ به" جوابُ قسمٍ مقدرٍ، تعود على المبتدأ ولا تعودُ على "رسول"، لئلا يلزَمَ خُلُوُّ الجملةِ الواقعةِ خبرًا من رابطٍ يَرْبِطُها بالمبتدأ.

الثالث: كما تقدم إلا أن اللام في "لما" لامُ التوطئة، لأنَّ أَخْذَ الميثاق في معنى الاستحلاف، وفي "لتؤمِنُنَّ به" لامٌ جوابِ القسم، هذا كلام الزمخشري ثم قال: "ما" تحتمل أن تكون المتضمنة لمعنى الشرط، و"لتؤمِنُنَّ" سادٌّ مسدَّ جوابِ القسم والشرط جميعًا، وأن تكون بمعنى "الذي"، وهذا الذي قاله فيه نظرٌ من حيث إنَّ لام التوطئة إنما تكون مع أدوات الشرط، وتأتي غالبًا مع "إنْ"، أما مع الموصول فلا، فلو جَوَّز في اللام أن تكون موطئةً و أن تكونَ للابتداء، ثم ذكر ما في "ما" الوجهين لحَمَلْنَا كلَّ واحد على ما يليق به.

الرابع: أن اللامَ هي الموطئة و"ما" بعدَها شرطيةٌ، ومحلها النصب على المفعول به بالفعل الذي بعدها وهو "آتيناكم"، وهذا الفعلُ مستقبلٌ معنًى لكونِه في حَيِّز الشرط، ومَحلُّه الجزم والتقدير: والله لأيَّ شيء آتيتُكم مِنْ كذا وكذا لتكونن كذا.) [3]

وقوله: ﴿مِّن كِتَٰبٍ ﴾:

كقوله: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [4] وقد تقدَّم تقريرُه. وقوله: ﴿ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾ [5] عطفٌ على الفعلِ قبلَه فيلزُم أَنْ يكون فيه رابطٌ يربطُه بما عُطِف عليه. و"لتؤمِنُنَّ" جوابٌ

(1) البيت من الطويل لمجنون بن عامر، انظر: المغني (230)، الهمع 1/ 87، الأشموني 1/ 146، الدرر 1/ 64.
(2) سورة الكهف: 30.
(3) الدر المصون: 152/2، 153.
(4) سورة البقرة: 106.
(5) سورة آل عمران: 81.

لقوله: ﴿أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [1]، وجوابُ الشرط محذوفٌ سَدَّ جوابُ القسم مَسَّده، والضميرُ في "به" عائدٌ على "رسول"، كذا قال الشيخ، وفيه نظر لأنه عَوْدُه على اسمِ الشرط، ويَسْتَغني حينئذ عن تقديره رابطًا، وهذا كما تقدَّم في الوجهِ الثاني، ونظيرهُ هذا من الكلام أن تقول: "أَحْلِفُ باللهِ لأَيِّهم رأيتُ ثم ذهب إليه رجلٌ قُرَشي لأُحْسِنَنَّ إليه" تريدُ إلى الرجل، وهذا الوجهُ هو مذهبُ الكسائي.

وقال سأل سيبويه الخليلَ عن هذه الآية فأجابَ بأنَّ "ما" بمنزلة الذي، ودَخَلَتِ اللامُ على "ما" كما دخلت على "إنْ" حين قلت: واللهِ لَئِنْ فَعَلْتَ لأفعلنَّ، فاللامُ التي في "ما" كهذه التي في إنْ، واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا" هذا نصُّ الخليل، **قال أبو علي:** "لم يُرِد الخليل بقوله "إنها بمنزلة الذي" كونَها موصلةً بل أنها اسمٌ كما أن الذي اسم، وقرر أن تكونَ حرفًا كما جاءت حرفًا في قوله: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [2] ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ﴾ [3] وقال سيبويه: "ومثلُ ذلك: ﴿لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [4] إنما دَخَلَتْ اللامُ على نِيَّة اليمين".

وإلى كونِها شرطيةً ذهب جماعةٌ كالمازني والزجَّاج والزمخشري **والفارسي**، قال الشيخ: "وفيه حَدْسٌ لطيف، وحاصلُ ما ذكره انهم إن أرادوا منها -أعني الشرط والقسم- يطلُب جوابًا على حِدة، ولا يمكنُ في موضع جزم، والقسمُ يطلبُه من جهة التعلق المعنوي به من غير عمل فلا موضع له من الإعراب، ومُحالٌ أن يكونَ الشيء له موضعٌ من الإعراب ولا موضع له من الإعراب" قلت: تقدَّم هذا الإشكالُ والجوابُ عنه.) [5]

وقوله: ﴿مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾:

(1) سورة آل عمران: 81.
(2) سورة هود: 111.
(3) سورة الزخرف: 35.
(4) سورة الأعراف: 18.
(5) الدر المصون: 153/2.

إمَّا حالٌ من الموصول أو من عائده، وإمّا بيانُ له فامتنع في قراءةِ حمزة أن تكونَ "ما" شرطيةً كما امتنع في قراءة الجمهورِ أن تكونَ مصدريةً.

وأمَّا قراءةُ سعيد والحسن ففيها أوجه، أحدها: أَنَّ "لَمَّا" هنا ظرفيةٌ بمعنى حين فتكونُ ظرفية. ثم القائلُ بظرفيتها اختلف تقديرُه في جوابها، فذهب الزمخشري إلى أن الجوابَ مقدرٌ من جنس جواب القسم فقال: "لَمَّا" بالتشديد بمعنى حين، أي: حين آتيتكم بعض الكتاب والحكمة ثم جاءكم رسولٌ مصدِّق وَجَبَ عليكم الإيمانُ به ونصرتُه". وقال ابن عطية: "ويظهر أن "لما" هذه الظرفيةُ أي: لَمَّا كنتم بهذه الحالِ رؤساءَ الناس وأماثِلَهم أخذ عليكم الميثاق، إذ على القادة يُؤْخَذ، فيجيء على هذا المعنى كالمعنى في قراءة حمزة" فقدَّر ابن عطية جوابَها من جنس ما سبقها، وهذا الذي ذهبنا إليه مذهب مرجوح قال به **الفارسي**، والجمهور: سيبويه وأتباعُه على خلافه، وقد تقدم تحقيق هذا الخلاف فلا حاجة لذكره. وقال الزجاج: "أي لَمَّا آتاكم الكتاب والحكمة أخذ عليكم الميثاق، وتكون "لما" تَؤُول إلى الجزاء كما تقول: لَمّا جِئْتني أكرمتُك" وهذه العبارةُ لا يؤخذ منها كونُ "لَمّا" ظرفيةً ولا غير ذلك، إلا أن فيها عاضدًا لتقدير ابن عطية جوابَها من جنس ما تقدمها بخلاف تقدير الزمخشري.

الثاني: أن "لَمَّا" حرفُ وجوبٍ لوجوبٍ، وقد تقدَّم دليله وأنه مذهب سيبويه، وجوابُها كما تقدَّم مِنْ تقديري ابن عطية والزمخشري. وفي قول ابن عطية: "فيجيء على المعنى كالمعنى في قراءة حمزة" نظر؟ إذ قراءة حمزة فيها تعليل وهذه القراءةُ لا تعليل فها، اللهم إلا أن يقال: لَمَّا كانت "لَمَّا" تحتاجُ إلى جواب أشبه ذلك العلةَ ومعلولَها، لأنك إذا قلت: "لَمَّا جِئْتَني أكرمتُك" في قوةِ: أكرمتُك لأجلِ مجيئي إليك، فهي من هذه الجهةِ كقراءة حمزة.

والثالث: أنَّ الأصلَ: لَمِنْ ما فأدغمت النون في الميم لأنها تقاربُها، والإدغامُ هنا واجب، / ولما اجتمع ثلاثُ ميمات، وميمِ مِنْ، وميمِ "ما" والميمِ التي انقلبت من نون "من" لأجل الإدغام فحصل ثقل في اللفظ. قال الزمخشري: "فحذفوا إحداها". قال الشيخ: "وفيه إبهام"، وقد عَيَّنها ابن عطية بأن المحذوفة هي الأولى، قلت: وفيه نظر، لأنَّ الثقلَ إنما حصل

بما بعد الأولى، ولذلك كان الصحيح في نظائره إنما هو حَذْفُ الثواني نحو: "تَنَزَّل" و"تَذَكَّرون"، وقد ذكر أبو البقاء أنّ المحذوفة هي الثانية، قال: "لضَعْفها بكونها بدلًا وحصولِ التكرير بها".

و"مِنْ" هذه التي في "لَمِنْ ما" زائدة في الواجب على رأي أبي الحسن الأخفش. وهذا تخريج أبي الفتح، وفيه نظرٌ بالنسبة إلى ادعائه زيادة "مِنْ" فإن التركيب يقلق على ذلك، ويبقى المعنى غيرَ ظاهر.) [1]

الخاتمة

نتائج البحث:

المطلب الأول: من الآية رقم (1): (52):

قام صاحب الدر بنقل توجيه الفارسي للآية رقم 1 قوله تعالى (الم)، وللآية رقم 19، 26، 28، 36، 37، 44، 45، 48، 49، قام الفارسي بالاستشهاد بالآية رقم 15

المطلب الثاني: من الآية رقم: 52: 81

قام صاحب الدر بنقل توجيه الفارسي للآية رقم 52، 59، 66، 71، 73، 80، 81، قام الفارسي بالاستشهاد بالآية رقم 75.

(1) الدر المصون: 155/2، 156

فهرس المصادر

- أساس البلاغة: للزمخشري، دار صادر، بيروت، 1965م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقطفي: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة 1371هـ . 1952م.
- الأعلام: لخير الدين الزركلي - ط2 دار إحياء الكتب العربية 1957م، ط3 بيروت، 1969م.
- الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان: تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزيني، الطبعة الثانية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1953م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي البركات الأنباري: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت 1407هـ، 1987م.
- الإيضاح العضدي: لأبي على الفارسي: تحقيق: حسن شاذلي فرهود، مصر، مطبعة دار التأليف، 1389هـ، 1969م.
- الاشتقاق: لابن دريد: تحقيق: عبد السلام هارون . مطبعة السنة المحمدية 1958م.
- الحجة في القراءات السبع: لابن خالويه: تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت 1971م.
- الحجة في علل القراءات السبع: تحقيق: الأستاذ على النجدي ناصف والأستاذ الدكتور عبد الحليم النجار والأستاذ الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطبعة دار الكتب المصرية.
- الحلل في شرح أبيات الجمل: لابن السيد البطليوسي: تحقيق: د. مصطفى إمام، القاهرة 1979م.
- الخصائص: لابن جني: تحقيق: محمد على النجار، دار الكتب المصرية القسم الأدبي، المكتبة العلمية، بيروت، 1372هـ ، 1952م

– الدرر اللوامع: للشنقيطي، دار المعرفة، بيروت، 1393هـ، 1973م.

– الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 1414هـ، 1994م.

– الشعر والشعراء لابن قتيبة، دار الثقافة، ط2، بيروت 1969م.

– الصحاح: لإسماعيل بن حماد الجوهري: تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي بمصر 1956م.

– الكامل: للمبرد: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة، مطبعة نهضة مصر.

الكشاف: للزمخشري ، ط دار الفكر.

– المحتسب: لابن جني: تحقيق: ناصف والنجار وشلبي، القاهرة 1386هـ.

– المحكم لابن سيده: تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا والدكتور حسين نصار والدكتورة عائشة عبد الرحمن ط (1)1958م.

– المخصص: لابن سيده، بولاق، القاهرة، 1316هـ .1321هـ.

– المخصص لابن سيده في 17 جزءًا، المطبعة الأميرية 1321/1316هـ.

– المسائل البصريات لأبي على الفارسي: تحقيق: د. محمد الشاطر، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر ط1، 1405هـ، 1985م.

– المسائل الحلبيات لأبي على الفارسي: تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم (دمشق)، دار المنارة (بيروت)، 1407هـ، 1987م.

– المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي: تحقيق: الدكتور على جابر منصور، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

– المسائل العسكريات لأبي على الفارسي: تحقيق: د. إسماعيل أحمد عمايرة، منشورات الجامعة الأردنية 1981م، وطبعة أخرى: تحقيق: د. محمد الشاطر، مطبعة المدني، المؤسسة

السعودية بمصر 1981م.

– المسائل العضديات لأبي علي الفارسي: تحقيق: شيخ الراشد، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1986م.

– المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي: تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف، مطبعة العاني، بغداد. وطبعة أخرى: تحقيق: إسماعيل أحمد عمايرة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1987.

– المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي: تحقيق: مصطفى الحدرى، دائرة المعارف، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية.

المعاني الكبير: لابن قتيبة، ط1 حيدر أباد 1949م.

– المفضليات: للمفضل الضبي: شرح وتحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، 1952م.

المقتضب: لأبي العباس المبرد: تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1385هـ.

– المنصف: لأبي الفتح عثمان بن جني: تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى الحلبى بمصر،

النوادر في اللغة: لأبي زيد الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1967م.

– بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: لجلال الدين السيوطي: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1 مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، 1964م.

– تفسير الطبري: لابن جرير الطبري، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، ط2، 1954م.

– تفسير القرطبي: للقرطبي، طبعة ثالثة مصورة من طبعة دار الكتب المصرية، نشر دار الكتاب العربي، بيروت.

– جمهرة أنساب العرب: لابن حزم الأندلسي: تحقيق: ليفي بروفنسال، دار المعارف 1948م.

– جمهرة الأمثال: للسكري: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش،

القاهرة، 1384هـ، 1964م.

- جمهرة اللغة: لابن دريد، ط حيدر أباد، 1345هـ.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: لعبد القادر بن عمر البغدادي، طبعة بولاق 1399هـ.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لابن العماد الحنبلي، مصر، 1350هـ.

- شرح أبيات سيبويه: لأبي جعفر النحاس: تحقيق: زهير غازي، بغداد.

- شرح القصائد العشر: للخطيب التبريزي: تعليق: محمد الحضر، إدارة المطبعة المنيرية، مصر، 1343هـ.

- شرح المفصل: لابن يعيش . الطبعة المنيرية بمصر.

- شرح شواهد المغني: للبغدادي: تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف، دمشق، 1973م.

- ضرائر الشعر: للقيرواني: تحقيق: محمد زغلول سلام، ومحمد مصطفى هدارة، الإسكندرية، 1973م.

- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة السعادة 1954م.

- كتاب السبعة في القراءات: لابن مجاهد: تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، 1972م.

- مجالس ثعلب: لابن العباس أحمد بن يحيى ثعلب: تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، 1960م.

مجمع الأمثال للميداني: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، 1374هـ، 1955م.

- مجمع البيان في تفسير القرآن: للطبرسي، دار مكتبة الحياة، بيروت 1961م.

- معاني القرآن للفراء: تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار وعبد الفتاح

شلبي، القاهرة، 1374هـ.

– معجم الأدباء: لياقوت الحموي، مطبعة عيسى الحلبي 1355هـ.

– معجم البلدان: لياقوت الحموي، مطبعة السعادة 1323 / 1324هـ.

– مغني اللبيب: لابن هشام الأنصاري: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني بالقاهرة.

– مقاييس اللغة: لابن فارس: تحقيق: عبد السلام هارون . الطبعة الأولى، القاهرة، 1369هـ.

– همع الهوامع شرح جمع الجوامع: للسيوطي، عنى بتصحيحه: محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة 1327هـ.

– وفيات الأعيان لابن خلكان: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، 1948.